مُحَاكَمَةٌ جَدِيْدَةٌ لِسُلَيْمَانَ الحَلَبِيّ

د . عماد أحمد هلال شمس الدين

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بجامعتي قناة السويس بمصر والملك فيصل بالسعودية

مُحَاكَمَةٌ جَدِيْدَةٌ لِسُلَيْمَانَ الحَلَبِيِّ

د . عماد أحمد هلال شمس الدين(*)

مُلَخَّصٌ :

تَبَايَنَتْ وجهاتُ نظرِ المؤرخين في سليمان الحلبي تباينًا كبيرًا : فرآهُ بعضُهم بطلَ العروبةِ والإسلام الذي جاء من حلب الشهباء مُضحيًا بنفسه في سبيل تخليص مصرَ من الطاغية كليبر الذي دَمَّر القاهرةَ بمدافعه ، واعتصرها بالضرائب والغرامات . ورآه آخرون مُجرمًا نذلًا وقاتلًا مأجورًا ، أرسله العثمانيون لقتل قائد الجيش الفرنسي مقابل دراهم معدودة . كما رآه البعض رجلًا آفاقيًا أهْوَجًا أتى بفعلٍ طائشٍ غيرِ مسئول . والحق أن سليمان الحلبي شابٌّ عاديٌّ شاءت الأقدار أن يُعاقبَ بتهمةٍ لم يرتكبها ، وأن يكلل بوشاح البطولة التي لم يدعيها ، فهو بريء من تهمة قتل كليبر براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام . وتستند أدلَّةُ براءة سليمان على مصدرِ إدانته ، فبالرغم من أن الفرنسيين قد أحاطوا محاكمته بسياجٍ من السريَّة والكتْمَان ، وفَرَضُوا على المؤرخين المعاصرين والمتأخرين الاعتمادَ على مصدرٍ وحيد هو منشور المحاكمة الذي نشروه باللغتين العربية والفرنسية ، وفرضوه على التاريخ كوثيقة ، وعلى المؤرخين كحقيقة ، وعلى القانونيين كنموذجٍ يُحْتَذى ؛ إلا أن هذه الدراسة قد أثبتت أن هذا المنشور مهترئ ومتناقض ومتهافت ، كما أثبتت أن قليلًا من النقد وبعضًا من التحليل وشيئًا من مقابلته بمصادر أخرى يثبت أن المحاكمة كانت مجرد مسرحية هابطة هدفها تشويه القضاء الإسلامي ، وتوريط العثمانيين في تهمة الاغتيال ، والتقرب إلى المصريين وخداعهم ، وتصفية حسابات بين فريقين متنافسين من ضباط الحملة الفرنسية : الاستعماريون الذين يسعون للتمسك بمصر وعدم التفريط في هذه المستعمرة الغنية ، وعلى رأسهم الجنرال منو ، والكليبريون الذين يرون في الحملة مغامرة غير محسوبة من نابليون بونابرت ، ويسعون بقوة إلى الرحيل عن مصر في أسرع وقت ممكن .

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر-بجامعتي قناة السويس بمصر والملك فيصل بالسعودية .

summary:

Historians' views of Suleiman al-Halabi varied greatly. some saw him as the hero of Arabism and Islam who came from Aleppo sacrificing himself in order to rid Egypt of the tyrant Kléber, who destroyed Cairo with his cannons and squeezed it in taxes and fines. Others saw him as a bastard criminal and a hired killer, who was sent by the Ottomans to kill the commander of the French army for a few piasters. Some saw him as a reckless and frivolous man who had come with a reckless and irresponsible act. However, Suleiman al-Halabi was an ordinary young man, Fate wanted him to be punished for a charge he did not commit, and to be crowned with a scarf of heroism that he did not claim. He is innocent of the charge of killing Kléber with same innocent of the wolf from the blood of the son of Jacob, peace be upon them. The evidence of Suleiman's innocence is based on the source of his conviction. Although the French had surrounded his trial with a fence of secrecy, and imposed on contemporary and late historians to rely on a single source, which is the trial publication that was published in Arabic and French, and imposed on history as a document, on historians as a fact, and on jurists as a role model.

However, this study has proven that this publication is worn out, contradictory and inconsistent. Also, it has proven that a little criticism, some analysis, and some comparison with other sources prove that the trial was just a poor play aimed at distorting the Islamic judiciary, implicating the Ottomans in the accusation of assassination, drawing close to the Egyptians and deceiving them, and settling scores between two competing teams of officers of the French campaign: the colonialists who seek to hold on to Egypt and not to give up this rich colony, headed by General Menu, and the Kliberians who saw the campaign as an unplanned adventure from Napoleon Bonaparte, and are desperately seeking to leave Egypt as quickly as possible.

مُقَدِّمَةٌ :

شَغَلَتْني قضيةُ سليمانَ الحلبي مُنذ كنتُ طالبًا في مرحلة تمهيدي الماجستير سنة ١٩٩١م ، حيث اخترت أن أعمل في بحث عنوانه «الجبرتي بين مظهر التقديس وعجائب الآثار» بإشراف أستاذي الدكتور علي بركات ، وقد لَفَتَ نظري في تلك المقارنة أن الجبرتي أثبتَ نصَّ محاكمة سليمان الحلبي في كتابه (عجائب الآثار) ، بينما كان قد تجاهَلَها في كتابه الأول (مظهر التقديس) . وقد قرأتُ نصَّ المحاكمة عدة مرات ، وترسَّخ في عقلي ووجداني أن هذه المحاكمة كانت صورية ، وأن سليمان الحلبي ليس هو القاتل للجنرال كليبر (Jean Baptist Kléber) ثم انشغلتُ عن تلك الفكرة بإعداد رسالتَيَّ للماجستير والدكتوراه ، وإن كانت تراودني على فترات متقطعة ، إلى أن جاءت مناسبة الذكرى المائتين للحملة الفرنسية على مصر ، والتي شغل الاحتفالُ بها بالَ المثقفين المصريين باعتبارها – من وجهة نظرهم – بداية الحداثة ، وصاحبة مشروع نهضوي وضع الفرنسيون حجر الأساس له ، وأكمله محمد علي باشا ، وعندما حان يوم ١٤ يونيو سنة ٢٠٠٠م– الذي يوافق ذكرى مرور مائتي سنة على حادثة قتل كليبر– لم نجد نحن شباب الباحثين المصريين مكانًا نحتفل فيه بهذه الذكرى– خصوصًا وأن شهر يونيو تكون الجامعات فيه قد أغلقت أبوابَها أو مشغولةً بموسم الامتحانات– سوى منزل الدكتورة نيلي حنا التي كانت تستضيف فيه سمينارًا أسبوعيًا ، نناقش فيه موضوعاتٍ مختلفةً من التاريخ الحديث . فقَدَّمتُ في ذلك اليوم محاضرةً في بيتها تحت عنوان «مَحاكمةٌ جديدةٌ لسليمانَ الحَلَبِيّ» .

وتحرَّك الماءُ الرَّاكد ، فنشر الدكتور يونان لبيب رزق مقالاً في الأهرام يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠م عن سليمان الحلبي[١] . ثم في يناير ٢٠٠١ قدَّم الدكتور عبد المنعم الجميعي محاضرةً في إطار سمينار التاريخ العثماني الذي كانت تُنظمه الجمعيةُ المصريةُ للدراسات التاريخية وما زالت ، والذي كان موضوعه «العدالة بين الشريعة

والواقع» وكانت محاضرته بعنوان «عدالة الفرنسيين في مصر : نموذج محاكمة سليمان الحلبي» وفيها اتهم الحلبي بأنه كان مجردَ قاتلٍ مأجورٍ . ثم في ٦ فبراير ٢٠٠١ نَشَرْتُ مقالاً في صحيفة «القاهرة» عَرضتُ فيه وجهةً نظريٍ في قضية سليمان الحلبي[٢] ، ثم استدعاني الدكتور يونان لبيب رزق لأناقش فكرتي عن محاكمة سليمان الحلبي في رحاب السمينار العريق لقسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فألقيت محاضرة بحضوره وكوكبة من المؤرخين يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠١م . وكان تعليقه على الفكرة أنها مثيرةٌ للاهتمام ، وتُلْقي بظلالٍ من الشك على تلك القضية التي روَّج لها الفرنسيون كثيراً باعتبارها نموذجًا لعدالتهم ، ولكنه أضاف بأن ما قمت به لا يقطع بشيء ، وأنه لا يعدو أن يكون رياضةً عقليةً أكثر منها بحثًا تاريخيًا .

ولكن ما شجعني على استمرار العمل في هذا البحث وتطويره على فتراتٍ متقطعةٍ هو أن تاريخ الثورة الفرنسية بشكلٍ عامٍ قد تميز باحتوائه على كثيرٍ من الأساطيرٍ والمخادعات التي تكشَّفت بعد ذلك ، وهناك كثيرٌ من تلك الأساطير التي كشفت عنها الدكتورة ليلى عنان في كتابها عن «الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ» الجزء الثاني ، وكذلك في كتابها (الحملة الفرنسية : تنوير أم تزوير) . وهي تسترشد بمقولة المؤرخ فيليب الذي يقول : «إن التاريخ العلمي ضعيف إذا ما قورن بالتاريخ الأسطوري ، فالأساطير لها فعالية قوية لأنها تخالط الخيال» ومن هذه الأساطير التي تحطَّمت على سبيل المثال أن سجن الباستيل ثبت أنه لم يكن به غداة اقتحامه يوم ١٤ يوليو ١٧٨٩م سوى خمسة أفراد ، بينما كان هناك خمسة وعشرون ألفًا في سجون بونابرت غداة هزيمته في سنة ١٨١٤[٣] .

تمَهِيْدٌ :

تَبَايَنَتْ وجهاتُ نظرِ المؤرخين في سليمان الحلبي تبايناً كبيراً : فرآهُ بعضُهم بطلَ العروبةِ والإسلام الذي جاء من حلب الشهباء مُضحيًا بنفسه في سبيل تخليصِ مصرَ من الطاغية كليبر الذي دَمَّر القاهرةَ بمدافعه ، وسَوَّى معظم أحيائها بالأرض ، ثم اعتصرها بالضرائب والغرامات[٤] ، ورآه آخرون مُجرمًا نذلاً وقاتلاً مأجوراً ، أرسله العثمانيون لقتل قائد الجيش الفرنسي مقابل دراهم معدودة ، وكانوا فيه من الزاهدين[٥] . كما رآه البعض رجلاً أفاقًا أهْوَج أتى بفعلٍ طائشٍ غيرِ مسئول[٦] . وبالرغم من اختلافهم حول شخصيته ؛ إلا أنهم أجمعوا على أمرين : أولهما : أنه كان مُذْنبًا ؛ فقد قُبِضَ عليه في الحديقة المجاورة لدار القيادة العامة – مسرح الجريمة– وملابسه مُخضَّبَةٌ بالدماء ، ووُجِد معه أداة الجريمة– الخنجر الذي طَعَنَ به الجنرال– وعليه آثار الدماء ، وشهد الشهودُ بأنه كان يتتبع الجنرال في الجيزة والقاهرة قبل الحادثة بأيام ، ثم تَعرَّف عليه كبير المهندسين بروتان (Protain) الذي كان مُرافقًا لكليبر ساعة الحادثة ، ثم يأتي أخيراً سيد الأدلة وهو الاعتراف . الأمر الثاني : أن محاكمته كانت –ولو من الناحية الشكلية– مثالاً نموذجيًا للقضاء المستنير ، وأنها حقَّقت– بالرغم مما شابها من شوائب العقوبة القاسية–العدالةَ التي افتقدها المصريون سنينَ عديدةً وحُقبَ مَديدةً ، فالفرنسيون لم يُعجلوا بقتله على الرغم من عِظم جُرْمه وقوة شُبهته ، بل حاكموه ، وأقاموا عليه البَينة قبل أن يعدموه[٧] .

وقد جاء ذلك الإجماعُ نتيجةً حتميةً لأُحَادية المصدر حول تلك المحاكمة ؛ فقد أحاط الفرنسيون محاكمة سليمان الحلبي بسياجٍ من السرِّيَّة والكِتْمَان ، وفَرَضُوا على المؤرخين جميعًا –بما فيهم المعاصرين ، مثل الجبرتي ونقولا الترك وغيرهما– الاعتمادَ على مصدرٍ وحيدٍ هو منشور المحاكمة الذي نشروه باللغة الفرنسية تحت عنوان :

(Les pièces relatives à la procédure et au Jugement de Soleyman El-Haleby, Assassin du Général en Chef Kléber).

ثم نشروا له ترجمةً عربيةً ركيكةً تحت عنوان : (مَجْمَعُ التَّحْريرات الـمُتَعَلِّقَة إلى ما جرى بإعْلامِ ومُحَاكَمَةِ سليمانَ الحَلبيِّ قَاتِلِ صَاري عَسْكَر العَام كَلِيْبَر)[٨] ، وفرضوه على التاريخ كوثيقة ، وعلى المؤرخين كحقيقة ، وعلى القانونيين كنموذج يُحْتَذى ، ولا شك أن ذلك المنشور قد أصبحَ بحُكْمِ الزمن وثيقةً لا مَفَرَّ من الاعتمَادِ عليها ، غير أنها كسائر الوثائق تخضعُ للنقد والتحليل ، من خلال اختبار مدى موافقة المعلومات الواردة به للعقل والمنطق والسياق التاريخي ، بل دراسة مدى التوافق أو التعارض بين شهادات الشهود والتقارير الطبية الواردة في المنشور ، وفي الوقت نفسه علينا البحث عن مصادر أخرى تُعضد أو تُفند ما جاء فيه .

أولاً- مِصْدَاقيةُ المنشورات الفرنسية :

إذا كان الفرنسيون قد حَشَرونا في الزاوية ، وأَلْزَمُونا بالاعتماد على مصدرٍ وحيد ؛ فإنه يجب علينا قبل أن ننطلق في الاعتماد عليه ، أن نضعه في سياقه من خلال تحليل طبيعة المنشورات الفرنسية السابقة واللاحقة له ، وتقدير درجة الصدق فيها . فعندما وزع نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte) منشوره الأول على المصريين ، وافتتحه بالقول : «لا إله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له في مُلكه»[٩] ؛ خصَّصَ الجبرتيُّ خمسَ صفحات كاملات لفَضْحِ ما في ذلك المنشور من أكاذيبٍ ودَجَلٍ[١٠] ، ثم وَجَدَ أنه لو سارَ على هذا النهج في التعليق على كل منشوراتهم فسوف يستهلك ورقًا كثيرًا ووقتًا طويلاً ؛ ففضَّل الاكتفاء بكتابة عبارة صغيرة عَقِبَ كلِّ منشورٍ تُوضحُ وَعْيَهُ بما فيه من كذب وتمويه ، منها قوله : «وغير ذلك من التمويهات الكاذبة» ، وقوله : «إلى آخر ما سطروه من الكلام المحرَّف ، والقَوْلِ المعْوَج المزخرف» ، ومنها قوله : «وينبغي إيراد صورة صدر هذا الطومار المكتتب في شأن ذلك ، وهو على لسان صاري عسكر ، لما فيه من التمويهات والترييم على العقول

الضعيفة ، والتسلق على دعوى المهدوية أو النبوة ، والاستدلال على الدعوى بالنقيض»[١١] .

ولم يكن الجبرتي وحده الذي تَنَبَّه إلى كذب الفرنساوية ، فكثير من المصريين كانوا واعين لذلك ، ويشير الجبرتي إلى ذلك في إحدى يومياته بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٢١٥هـ/ ٢٧ إبريل ١٨٠١ م ، عندما اقترب خطر جيوش العثمانيين والإنكليز الزاحفين نحو القاهرة ، وحوصر قائد الحملة الجنرال منو (Menou) في الإسكندرية ، حيث قام الفرنسيون بحبس مشايخ القاهرة وأعضاء الديوان بالقلعة ، وزعم استوف (Stove) الخازندار لأعضاء الديوان أنهم قاموا بحبس المشايخ وغيرهم بالقلعة لتهدئة الحال ودفع الفتن وأوضح أن «شريعة الفرنساوية اقتضت ذلك ، ولا يمكن مخالفتها ، ومخالفتها كمخالفة القرآن العظيم عندكم» . ولما أحس بأن المشايخ لم يصدقوه قال لهم : «إن الفرنساوية لا يُحبُّون الكذب ولم يُعْهَد عليهم ، فلازم تصدقوا كل ما أخْبَروكم به» . ولكن أحد الحاضرين من المشايخ سَخَرَ منه بتعليقٍ قد يفهمه البعض على إنه مَدْحٌ للفرنسيين ، حيث قال : «إنما يكذبُ الحشَّاشون ، والفرنساوية لا يأكلون الحشيش» . . وعلق الجبرتي على ذلك بقوله : «وطال الكلام في مثل هذه التمويهات والخرافات ، وأجوبة الحاضرين بحسب المقتضيات»[١٢] .

وقد اعتاد الجبرتي أن يُسَجِّل نصوصَ تلك المنشورات في كتَابَيْه : مظهر التقديس وعجائب الآثار ، وقد قمتُ بحصر كل المنشورات التي سَجَّلها الجبرتي فبلغت خمسةً وخمسين منشوراً ، ولكن أهم ما نلاحظه على تلك المنشورات أنها كانت في غالب الأحوال منشوراتٍ دعائيةً تحتوي على قدرٍ كبيرٍ من الأكاذيب والمبالغات التي لا يصح الاعتماد عليها كمصدرٍ تاريخي للحملة الفرنسية ؛ إلا في إطار فهمها كنوعٍ من الأدب السياسي . والجدولُ التالي يوضح لنا بالتفصيل نوعية تلك المنشورات[١٣] :

نوع المنشور	بونابرت	كليبر	منو	الجملة
منشورات دعائية تحتوي علي مبالغات وأكاذيب ثبت بطلانها	٢٢	٢	١٦	٤٠
أوامر صحية وعسكرية وأوامر بضرائب وغرامات	٩	١	١	١١
منشورات مكتتبة على لسان أعضاء الديوان والمشايخ	٤	–	–	٤
الجملة	**٣٥**	**٣**	**١٧**	**٥٥**

ومن هذا الجدول نتبين أن الصفة الدعائية كانت هي الصفة الغالبة على منشورات القادة الفرنسيين ، حيث بلغت أربعين منشوراً بدايةً من منشورهم الأول الذي علَّق عليه نابليون في مذكراته بقوله : «إن هذا المنشور كان قطعةً من الدجل ، ولكنه دجلٌ من أعلى طراز . . . إن على الإنسان في هذه الدنيا أن يصطنع الدجل لأنه السبيل الوحيد للنجاح»[١٤] ، ومروراً بالمنشور الذي يخاطب فيه المصريين وهو عائد من عكا يجر أذيال الخيبة قائلاً : «ومحقت سراية الجزار ، وسور عكا بالقنبر ، وهدمت البلد ما أبقيت فيها حجراً على حجر»[١٥] ، وانتهاءً بآخر منشوراته الذي خاطب فيه المصريين موضحًا سبب سفره إلى فرنسا بأنه «لأجل راحة أهل مصر وتسليك البحر فيغيب نحو ثلاثة أشهر ويقدم مع عساكره»[١٦] .

وقد ذهب منو في مبالغاته وتمويهاته إلى مدىً أبعد مما ذهب إليه بونابرت ، فبينما كان الإنكليز يحاصرونه في الإسكندرية ويوشكون على الاستيلاء عليها ، نجده يكتبُ إلى أعضاء الديوان فيُعلن أن الإنكليز أوشكوا على الهزيمة ، وقد مات منهم عددٌ كبيرٌ ، وأن «أكثر عساكرهم مَـمْروضون بمرض الزُّحير والرَّمد»[١٧] . وفي خطاب آخر يُعلن في ١٥ يونيو ١٨٠١م –بعد أن أطبق الإنكليز الحصار على الإسكندرية وتقطَّعت به السبل– بأنه طيبٌ بخير ، والأقوات كثيرة عندهم . . . وبلغهم خبر وصول عمارة مراكب الفرنساوية إلى بحر الخزر ، وأنها عن قريب تصل الإسكندرية ، وأن العمارة حاربت بلاد الإنكليز واستولت على شُقةٍ كبيرةٍ منها»[١٨] .

فهل يختلف منشور محاكمة سليمان الحلبي عن تلك المنشورات؟ أنه لا يختلف عنها من ناحية السياق والظروف التاريخية ، وكذلك من ناحية الحقيقة والواقع ، فقد ثبت لدينا أنه يحتوي على أكاذيب وادعاءات باطلة أهمها : محاولة توريط العثمانيين في مسئولية اغتيال كليبر التي ثبت بطلانها ، ومحاولة تشويه صورة القضاء الجنائي المصري قبل الاحتلال الفرنسي .

ثانيًا-القضاءُ الجنائيُّ في مصرَ قَبْلَ الاحتلالِ الفرنسيِّ

لقد انحصرت أهداف منو من مسرحية محاكمة سليمان الحلبي في إقناع المصريين والجنود الفرنسيين بأن المصريين بَريئون من دم كليبر ، وأن الحلبي العثماني هو القاتل ، وأن العثمانيين جنَّدوه لذلك الغرض بدراهم معدودة ، وأن الفرنسيين حاكموه محاكمةً عادلةً ، وأن عهد منو هو بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضاء المصري الذي كان في حالة فوضى عارمة قبل مجيء جيش الاحتلال . وبالرغم من أن كثيراً من تلك الأهداف لم يتحقق وكُشف زيفها ؛ إلا أن عملية تشويه صورة القضاء الجنائي في مصر كانت واحدة من أنجح الأهداف التي حققها منو من تلك المحاكمة ، فأشاع الفرنسيون -وصدقناهم- أن القضاء في مصر في العصر العثماني كان في حالة فوضى عارمة ، وأن التحقيق كان يتم بإقرار المتهمين بالضرب بالسياط وبوسائل التعذيب المختلفة ، أو لم يكن يتم على الإطلاق خصوصاً إذا كانت القضية واضحة ، حيث يتم عقاب المشتبه فيه أو المتهم بدون حاجة لإثبات التهمة ، وأن العقوبات كانت بربريةً وهمجيةً كالقتل والتوسيط والخوزقة(١٩) .

والحقيقة أن أهم مصدر لتاريخ القضاء في العصر العثماني -وهو سجلات المحاكم الشرعية- يُبين بوضوح أن النظام القضائي المصري كان يعتمد بشكل أساسي على المحاكم الشرعية في المسائل المدنية والجنائية على حدٍّ سواء ، فبالرغم من أن كل المؤرخين الذين تناولوا تلك الفترة قد زعموا أن نظر الدعاوى الجنائية لم يكن من

اختصاص القاضي الشرعي ، وأن ما ينظره منها ليس بهدف إصدار حُكم ، وإنما بهدف إثبات الحالة وتسجيلها لعرضها على أحكام السياسة» ليصدروا أحكامهم فيها[٢٠] ؛ إلا أن هناك شواهد كثيرة تؤكد على أن القاضي الشرعي كانت له سلطة نظر الدعاوى الجنائية وقطع الحكم فيها ، فقد نص «قانوننامة مصر» الصادر في عام **١٥٢٥**م على أن «قاضي العسكر» هو المسئول عن الفصل في الدعاوى الجنائية ، وأن الباشا أو غيره من رجال الإدارة ليس لهم أي دور في هذا المجال[٢١] .

وهذا ما تؤكده وثائق المحاكم الشرعية التي تُشِيْر إلى أن القاضي الشرعي كان ينظر في القضايا الجنائية ، فيسمع المُدَّعِي ، ويسأل المدَّعَى عليه ، ويستجوب الشهود بدون ضربٍ أو تعذيب ، وحتى إذا اعترف المتهم فإنه يراجعه في اعترافه ، ويتأكد من أنه في كاملِ قواه العقلية ، وأن اعترافه قد صدر بمطلق حريته ، بدون ضغطٍ أو إكراه[٢٢] . ثم يُصدر القاضي الشرعي أحكامه في القضية طبقًا لنصوص الشريعة الإسلامية ، والتي تراوحت العقوبات فيها بين التعزير بالضرب أو الحبس[٢٣] ، ومروراً بالحدِّ الشرعي مثل : قطع يد السارق ، وجلد الزاني وشارب الخمر[٢٤] ، وانتهاءً بالقِصَاص ، وكانت عقوبة القِصَاص تُنفذ طبقًا للمذهب الحنفي بقطع الرأس بالسيف بدون تعذيب أو حرق أو خوزقة[٢٥] . وينبغي هنا أن نُسَجل أن التاريخ لم يسجل البتة أن قاضيًا فقيهًا في محكمة شرعية حَكَمَ بالحرق أو التوسيط أو الخوزقة ، وأن أولَ قاضٍ جلس على منصَّة القضاء بمصرٍ وحَكَمَ بالخوزقة أو بالحرق ، كان قاضيًا فرنسيًا هو الجنرال رينيه (Reynier) الذي حَكم بحرق يد سليمان الحلبي على الفحم ، ثم خوزقته .

أما ما ذَكَرَتْهُ بعض المصادر عن قيام الفرق العسكرية التركية وبعض الأمراء المماليك بعملياتِ تعذيبٍ وتوسيطٍ وخوزقةٍ لمن وقع في أيديهم من الفريق المنافس ، فيجب أن ننتبه إلى أنها لم تكن في ساحة المحكمة ، ولا يتحمَّلُ القضاةُ مسئوليتها ،

خصوصًا وأنها وقعت في أوقاتِ الاضطراب والفوضى التي لا يمكن تعميمها على العصر العثماني كُلِّه بقرونه الثلاثة . وما فعله الفرنسيون كان أكثر بربرية وهمجية من أفعال «أوباش العساكر الأتراك» على حَدِّ وصف الجبرتي ، فلم يُعهد عن الأتراك غلاظ القلوب أنهم حَكَموا بعقوبة ثلاثية كتلك التي عُوقب بها سليمان الحلبي : حرق يده ثم خوزقته ، ثم ترك الجثة على الخازوق لتأكلها جوارح الطير ، ثم لم يكتفوا بذلك بل قاموا بعرض جمجمته في متحف التاريخ الطبيعي بباريس ، وكتبوا تحتها جمجمة المجرم ، ولا تزال تُعرض إلى اليوم(٢٦) .

وإذا كان الجبرتيُّ قد أشَادَ بعدالة الفرنسيين في مُحاكمة سليمان الحلبي- اعتمادًا على أُحَادية المصدر-فإنه ينبغي أن نؤكد أن تلك الإشادة لا تعني البتة إدانة القضاء الإسلامي ، فالشيخ عبد الرحمن الجبرتي-مفتي الحنفية بالديار المصرية-ما كان لِيَفْعَل ذلك ، ولكنه فقط أدَانَ سُلوكيات العساكر الأتراك الذين كانوا يَعيثون في الأرض فساداً ، وهذا واضحٌ تمامًا في تفسيره لسبب إعْرَاضِه عن تدوين نص المحاكمة في (مظهر التقديس) ، ثم تدوينه في (عجائب الآثار) ، حيث يقول : «وقد كنتُ أعْرَضتُ عن ذِكْرها لطولها ورَكَاكَة تركيبها لقصورهم في اللغة ، ثم رأيتُ كثيراً من الناس تَتَشَوَّفُ نفسُه للاطلاع عليها ؛ لتَضَمُّنِهَا خبرَ الواقعة وكيفية الحكومة ، ولما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يُحَكِّمُون العقلَ ولا يتدينون بدينٍ ، وكيف وقد تَجَارَى على كبيرهم ويَعْسُوبِهم رجلٌ آفاقي أهوج وغَدَرَهُ ، وقبضوا عليه وقرَّروه ، ولم يُعجِلوا بقتْلِه وقتلِ مَنْ أخبر عنهم بمجرد الإقرار ، بخلاف ما رأيناه بعد ذلك من أفعال أوباش العساكر ، الذين يَدَّعون الإسلام ويزعمون أنهم يجاهدون ، وقَتْلهم النفس وتجاريهم على هَدْمِ البنية الإنسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية ، مما سَيُتْلَى عليك بعضُه»(٢٧) .

وقد نَفَّذَ الجبرتي وعده ، وتلا علينا الكثير من أفعالهم بعد أن غيَّر رأيه فيهم ،

كما وصفَ كثيراً من أفعال جنودِهم بعد خروج الفرنسيين من مصر ، نذكر منها-على سبيل المثال-حادثتين وقعتا بعد دخول العثمانيين إلى القاهرة بأيامٍ قليلة ، فيقول الجبرتي : «في ذلك اليوم (٣ ربيع الأول ١٢١٦هـ/ ١٤ يوليو ١٨٠١م) وقعت حادثةٌ ، وهو أن شخصاً من العسكر بالجمالية شرب من العِرْقْسُوسي شَرْبَةَ عِرْقسوس ، ولم يدفع ثمنها ، فكلَّمَ العرقسوسي القَلَقَ الإنكشاري ، فأحضره وأمره بدفع ثمنها ونهره وأراد ضربه ، فاستل ذلك العسكري الطبنجة وضرب الحاكم فقتله ، وهرب إلى حارة الجوَّانية ، ودخل إلى دارٍ وامتنع فيها ، وصار يضرب بالرصاص على كل من قصده فقتل خمسة أنفار ، ومرَّ شخصان من الأرنؤود بتلك الخُطة فقتلهما الإنكشارية ، لكون الغريم أرنؤدياً من جنسهما ، فلما أعياهم أمْرُهُ حرقوا عليه الدار ، فخرج هارباً من النار ، فقبضوا عليه وقتلوه ، ومات تسعةُ أشخاصٍ في شربة عرقسوس»[٢٨] .

ثم يصف الحادثة الثانية فيقول : «ووقع في ذلك اليوم أيضاً أن شخصين من القليونجية دخلا إلى دار رجلٍ نصراني ، فأخذا بُقجتين من الثياب وخرجا ، فوجدا شخصين مَارِّيْن من الفلاحين ، فسَخَّرَاهما في حمل البُقجتين ، فخرج النصراني وشكا إلى القلق ، فأمر بالقبض على الشخصين العسكريين ، فتخلصا وهربا بعد أن انجرح أحدُهما ، وأخذوا الشخصين المُسَخَّرين فقطعوا رؤوسهما ظلماً وعدواناً ، وذلك من مبادئ قبائحهم»[٢٩] . ففي الحالة الأولى نرى قتل الجنديين الأرنؤديين لمجرد انتمائهما إلى جنس الغريم ، بدون محاكمة أو تحقيق ، وفي الحالة الثانية نرى قتل الشخصين المُسخرين في حمل الثياب المسروقة بلا تحقيق ولا محاكمة ، وكان الأجدر بهم سَوْقِهما إلى القاضي الشرعي ليثبت التهمة عليهما أو تبرئتهما . وعلى هذا فإن المقارنة التي عقدها الجبرتي لم تكن بين القضاء الإسلامي والقضاء الفرنسي ، بل كانت بين أفعال الجند العثمانيين وأفعال الجند الفرنسيين ، وكانت نتيجة المقارنة أنه وجد أن الأخيرين كانوا أقلَّ تهوُّراً وأكثرَ حِكمةً من الأولين ، ولقد

فهم ذلك المؤرخ الفرنسي أُنْري لُوْرَا (Henry Laurens) بينما لم يفهمه كل مؤرخينا ، يقول لُورَا : «والحال ، أن الجبرتي وهو يُحرر النسخة الأخيرة من حولياته في عصرٍ فتنٍ وأعمالِ تدميرٍ سوف يُعْلن الجانبَ النموذجي (للإجراءات) التي اتَّبَعَهَا الفرنسيون : إن هؤلاء الناس الذين لا يسترشدون إلا بالعقلِ قد سَلَكوا مَسْلكًا أكثرَ لياقةً وأكثرَ عدالةً من مَسْلَك المسلمين المزعومين الذين يُخربون مصر . وخلافًا لبعض التعليقات ، فإن ذلك لا يعنى تأكيدًا لتفوق العقل على الوحي الإسلامي ، بل هو مجردُ إدانة أدبيةٍ لأولئك الذين يَحكمون مصر في وقت التحرير النهائي للحوليات»(٣٠) .

ولقد دفعني اهتمامي بمحاكمة سليمان الحلبي إلى دراسة النظام القضائي الجنائي المصري في العصر العثماني دراسةً مُسْتفيضَةً ، ونَشَرْتُ تحت ذلك العنوان بحثًا موسعًا خلاصته : أن قاضي القضاة -قاضي عسكر- كانت له سُلطة نظر القضايا الجنائية وإصدار الأحكام فيها على المذهب الحنفي منذ بداية العصر العثماني . وأن نواب قاضي العسكر في الأقاليم كانت لهم أيضًا سُلطة الحكم في القضايا الجنائية ، يؤكد ذلك كثيرٌ من الدعاوى الجنائية في سجلات المحاكم الشرعية بالأقاليم طوال قرون العصر العثماني الثلاثة . وأن المحاكم الشرعية لم تكن تحكم في الدعاوى الجنائية بمجرد الدعوى أو الشبهة ، فالبينة على من ادعى واليمين على من أنكر . وأن تنفيذ حُكم القِصَاص كان يتم أيضًا حسب نصوص المذهب الحنفي التي تجعل القِصَاص بقطع رقبة المذنب بالسيف بلا تعذيب ، حسب نص حديث الرسول- ﷺ - : (إذا قَتَلْتُمْ فأحسِنُوا القِتْلَةَ) «صحيح مسلم :حديث رقم ١٩٥٥» . ولم يحدث على مدى التاريخ الإسلامي أن حَكَمَ قاضٍ شرعي بالخوزقة أو التوسيط أو سلخ وجه مذنب أو غير ذلك من العقوبات الهمجية ، ولكنه خلطُ الأوراق والمغالطات التي سَاوَت بين القاضي في محكمته والأمير المملوك في صراعه مع

منافسيه عندما يدخل معهم في معركة فَيَقْتُل من يَقْتُل ويَأسِرُ من يأسر ، فيأمر بقتل الأسرى أو تشويه القتلى ، وقطع رقابهم وتعليقها على أبواب القاهرة ، فلا يمكن أن نعتبر هذا الأسلوب الهمجي هو القضاء المصري الذي اتخذه الفرنسيون مَثَلاً ، واتبعوه مع سليمان الحلبي وغيره من الضحايا . وكان أجدر بهم أن يرتقوا بأنفسهم بتطبيق نصوص الشريعة أو القانون الفرنسي ، بدلاً من أن ينحدروا إلى هاوية الظلم والظلمات بتقليد من أدانوهم واتهموهم بالظلم والفساد . وقد أثبتُّ في ذلك البحث أيضًا أن أسلوب «تقرير» المتهم أي إجباره على الاعتراف بالضرب والتعذيب ، لم يكن معروفًا في المحاكم الشرعية المصرية أو مسموحًا به ، بل كان القاضي يحكم ببطلان اعتراف المتهم إذا ثبت أن اعترافه مبنيٌّ على تهديد أو إجبار ، كما يحكم ببطلان شهادة شاهد إذا ثبت أن شهادته مبنية على تهديد أو وعد أو وعيد[٣١] .

ثالثًا : القضاءُ الجنائيُّ في مصرَ تحتَ الاحتلالِ الفرنسيِّ :

عندما جاء الفرنسيون إلى مصر لم يحاولوا إجراء تغييرات جذرية في النظام القضائي ، فقد ظل القضاء الشرعي كما هو ، وظل القاضي التركي إبراهيم أفندي أدهم قاضي قضاة مصر في منصبه وتصدر الأحكام من قضاة الأقاليم باسمه ، إلى أن رجع بونابرت من الشام فأمر العلماء أن ينتخبوا قاضيًا من علماء الأزهر «يكون من أهل مصر ومولوداً بها» فانتُخب الشيخُ أحمد العريشي لهذه المهمة[٣٢] .

أما عن صاحب سلطة نظر الدعاوى الجنائية ، فيجب أن نُفَرِّق بين ثلاثة أنواع من تلك الدعاوى : الأول هو : الدعاوى التي يكون فيها المدَّعِي والمدَّعَى عليه مصريين ، والثاني هو : الدعاوى التي يكون فيها المدعي والمدعى عليه فرنسيين أو من جنود الجيش الفرنسي ، والنوع الأخير هو : الدعاوى التي تحدث فيها اعتداءات من المصريين على جنود جيش الاحتلال الفرنسي .

فأما بالنسبة للدعاوَى من النوع الأول فكانت من اختصاص قاضي القضاة

ونُوَّابِه ، فلم نجد في أي مصدرٍ من المصادر التي تؤرِّخ للحملة ما يُشير إلى أن الفرنسيين كانوا يحكمون بين المصريين في دعاويهم المدنية أو الجنائية ، كما أن جميع المصادر كانت تشير إلى أن قاضي القضاة هو «الناظر في الأحكام الشرعية»[٣٣] . كما يؤكد ذلك منشور بونابرت عند افتتاح الديوان حيث يقول : « . . . ومن كانت له حاجة فليأت إلى الديوان بقلبٍ سليم إلا من كان له دعوى شرعية فليتوجه إلى قاضي العسكر المتولي بمصر المحمية بخط السكرية»[٣٤] . ومن هذا النص نتبين أن الدعاوى الشرعية أيًا كان نوعها «مدنية أو جنائية» كانت تَتْبَعُ المحاكم الشرعية ، ولكن الديوان الكبير كانت له سلطة استئناف تلك الدعاوى بشكلٍ عامٍّ في شكل «محكمة مظالم» . وعندما تولَّى منو القيادة ، سعى إلى إحداث تغييرات جوهرية في النظام القضائي الجنائي ، فألغى عملية شراء المناصب القضائية ، واهتم بمسألة انتخاب القضاة[٣٥] ، وأنشأ محاكم للطوائف غير الإسلامية لتعمل إلى جانب المحاكم الشرعية ، غير أنه لم تكن لها سلطات جنائية ، لأن المحاكم الشرعية الإسلامية كانت هي المنوطة بذلك ، فكانت تنظر جرائم السرقات وأعمال العنف بين المسلمين وبعضهم أو بين المسلمين وغيرهم من الطوائف الدينية الأخرى ، وكذلك اشترط منو أن يجري إصدار الحكم في جرائم القتل بموجب التشريع الإسلامي ، غير أنه ألغى مبدأ الدية ، وعندما يحكم القاضي بالقصاص ؛ فإن السلطات التنفيذية هي التي ستقوم بمهمة تنفيذ العقوبة[٣٦] .

أما النوع الثاني وهو الدعاوى بين الجنود الفرنسيين وبعضهم ، أو اعتداءات الجنود الفرنسيين على المصريين ، فكانت تُنظر في محاكم عسكرية فرنسية ، حيث كان للفرنسيين قضاةُ عَسْكَرِهم ونظامهم فيما بينهم[٣٧] . كما حكمت تلك المحاكم الفرنسية بقتل بعض الجنود الفرنسيين الذين قيل إنهم سطوا على بيوت المصريين[٣٨] .

أما النوع الأخير ، وهو القضايا التي تتصل باعتداءات المصريين على العسكريين

الفرنسيين فلم تكن تخضع لأي قضاء البتة ، وإنما كانت الأحكامُ تصدر فيها تبعًا لهوى القادة ، تمامًا مثلما كان الحال بالنسبة لأفعال المماليك والجنود الأتراك قبل الاحتلال الفرنسي ، فكان الفرنسيون يصدرون أحكامًا جُزافيةً قاسيةً لا رحمةَ فيها ، ويأخذون بأدنى شبهة ، ولا يتبعون نظامًا قضائيًا أو إجراءاتٍ محدَّدةً أو قانونًا معينًا . لم تكن العدالة شعارَهم ولا هدَفَهُم طوال سنوات بقائهم في مصر ، ولا يختلف بونابرت–والحالة هذه–عن «أوباش العساكر» الأتراك والمماليك الذين يقتلون بمناسبةٍ وبدونِ مناسبةٍ ، فها هو ذا يبعث إلى قومندان المنوفية في ٣٠ يوليو ١٧٩٨م قائلاً : «يجبَ أن تعاملوا المسلمين بمنتهى القوة ، وإني هنا أقتل كلَّ يومٍ ثلاثةَ أفرادٍ يُطاف برؤوسهم في شوارع القاهرة ، فهذه هي الطريقة الوحيدة لإخضاع هؤلاء الناس»[٣٩] . ويقول كْرِسْتُفَر هرُلْد :(Christopher Hyrold)«كانت القاعدة التي انتهجها بونابرت أن يقطعِ ستَّ رءوسٍ كل يوم ويحتفظ ببشاشته»[٤٠] . وبونابرت هو الذي أعْمَلَ السيف في نحو ثلاثةِ آلاف من أسرى يافا بلا ذنب ولا جريرة ولا محاكمة[٤١] . وهو الذي أمر بقتلِ كلِّ من قُبضَ عليه ممن شاركوا في ثورة القاهرة الأولى بلا محاكمة ، وكانت تعليماته إلى قومندان المدينة «بقطع رؤوس جميع المسجونين الذين أُخذوا ومعهم أسلحة ، وعليكم إرسال الجثث في هذه الليلة إلى شاطئ النيل فيما بين بولاق ومصر القديمة وإغراقها في النهر» . وهذا ما يؤكده الجنرال جان بيير دوجيرو (Général Jean-Pierre Doguereau) في يومياته عن الحملة الفرنسية على مصر ، حيث يذكر أنه «قد تم إعدام عددٍ كبيرٍ ممن قُبض عليهم أثناء الثورة بدون محاكمة في القلعة ، ومن بينهم عدد من مؤذني المساجد»[٤٢] . ومن هؤلاء الشيخ الجوسقي شيخ العِمْيان ، والأمثلة عديدة لا يتسع المجال هنا لحصرها[٤٣] .

كل هذه الأمثلة وقعت أحداثُها قبل مقتل كليبر ، وحتى عندما قُتل كليبر اندفع الجنود الفرنسيون في الشوارع يضربون ويقتلون كُلَّ من قابلهم بلا رحمةٍ ولا

شفقة ، ويعترف الجاويش فْرَنْسُوَا (François) في يومياته بذلك في غير حياء ، فيقول عن ذلك اليوم : «إننا قتلنا بسيوفنا وخناجرنا جميع من صادفنا من الرجال والأطفال»(٤٤) . وفجأةً تَذَكَّر الفرنسيون عندما قبضوا على سليمان الحلبي أن هناك شيئًا اسمه القضاء ، وأن هناك إجراءات لابد أن تُتَّبع ، حتى لو كان المقتول هو القائد العام للجيش ، ولابد من استجواب المتهم والشهود ، ومنحهم فرصة الدفاع عن أنفسهم أو انتداب محامٍ عنهم . وهذا هو الغريب في الأمر ، فالمفروض أن الفرنسيين يتبعون هذه الإجراءات في الحالات العادية أو الأقل خطورة ، أما الحالات الخطرة كقتل القائد العام فالمفروض أن يطيش صوابهم فلا يتبعونها ، ويبطشون بالمتهمين بأدنى شبهة ، ولكن الذي حدث هو العكس ، وهذا له أسبابه بالتأكيد ، وهي أنهم أرادوا تضليل الناس وإبعاد التهمة عن القاتل الحقيقي .

وحتى بعد تلك المحاكمة المُتفردة لسليمان الحلبي عاد الفرنسيون إلى سابق طيشهم وبطشهم ، ونسوا تلك الإجراءات وذلك العدل المثالي ، وأصبحوا يأخذون بأدنى شبهة ، ويقتلون بغير ذنب ، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ أيضًا ، فمنها هذا المثال الذي ذكره الجبرتي في يوميات شهر جمادى الآخرة ١٢١٥هـ/ نوفمبر ١٨٠٠م) حيث يقول : «في غايته ، حضر رجل إلى الديوان (وكان الجبرتي حاضرًا لأنه كان عضوًا في الديوان) يشكو ويستغيث بأن قلق الفرنسيس قبض على ولده وحبسه عند قائمقام ، وهو رجل زيَّات ، وسبب ذلك أن امرأةً جاءت لتشتري منه سمنًا ، فقال لها : لم يكن عندي سمن . فكرَّرت عليه السؤال حتى حنق منها . فقالت له : كأنك تدَّخره حتى تبيعه على عسكر العثمنلي؟ تريد بذلك السخرية . فقال لها : نعم رغمًا عن أنفك وأنف الفرنسيس . فنقل مقالَتَهُ غلامٌ كان حاضرًا معهما حتى أنهوه إلى قائمقام ؛ فأحضره وحبسه . ويقول أبوه : أخاف أن يقتلوه . فقال الوكيل (وكيل الديوان فوريه :(Furrier)لا يُقتل بمجرد هذا القول ، وكُن مطمئنًا ، فإن الفرنسيس لا

يظلمون . فلما كان اليوم التالي قُتل ذلك الرجل ومعه أربعة لا يُدرى ذنبهم ، وذهبوا إلى رحمة الله»[٤٥] . هذا هو نموذج عدالة الفرنسيين في عهد منو ، وإن كانت الأمثلة كثيرة في يوميات الجبرتي[٤٦] .

وخلاصة القول ، إن نص محاكمة سليمان الحلبي ليس إلا منشوراً دعائيًا يحتوي على أكاذيب ومبالغات ، شأنه في ذلك شأن بقية المنشورات التي طبعوها ، وفي محاولة للترويج للعدالة الفرنسية التي لم يكن لها وجود في مصر ، شَوَّه المنشور صورة القضاء الإسلامي الذي فشل الفرنسيون في إزاحته ، وإحلال نظامهم القضائي محله ، حيث رفض المصريون-بمن فيهم الأقباط-إزاحة النظام الإسلامي . ولكن هذه النتيجة ليست هي الهدف النهائي لهذه الدراسة ، بل الهدف هو متابعة تحليل محتويات نص المحاكمة ووضعه في سياقه التاريخي ؛ للوقوف على مدى صحة التهمة التي وُجهت إلى سليمان الحلبي .

رَابعًا - دَوْرُ العُثْمَانِيينَ في الجريمةِ :

بعدما وقَّع كليبر «معاهدة العريش» مع العثمانيين في ٢٣ يناير ١٨٠٠ ؛ تقدَّمت القوات العثمانية بقيادة الوزير يوسف ضيا باشا في الأراضي المصرية ، ليحتلوا كلَّ مدينةٍ يُخْلِيها الفرنسيون ، فدخلوا العريش ، ثم بلبيس ، وأصبحوا على مشارف القاهرة . ولكن الإنكليز الذين كانوا يحاصرون السواحل المصرية رفضوا تلك المعاهدة ، وأصروا على خروج الفرنسيين من مصر أسرى حرب ، فانقضَّ كليبر على الجيش العثماني بدون سابق إنذار في ٢٠ مارس ١٨٠٠ ، وشتَّتَ شَمْلَهُ في معركة «عين شمس» ، وفي أثناء المعركة انفلتت كتيبةٌ عثمانيةٌ ودخلت القاهرة بقيادة نصوح باشا ، ونجحت في إشعال الثورة في القاهرة . بعد مطاردته فلولَ العثمانيين إلى ما وراء بلبيس عاد كليبر إلى القاهرة ليجدها مشتعلة بالثورة ، فحاصرها حصاراً شديداً ، ونجح في القضاء على الثورةِ بعنفٍ ووحشيةٍ لم تعهدها القاهرة في تاريخها ، إلى حد أنه

دَمَّر بعضَ أحيائها تدميراً كليًا . ولم يكتف كليبر بما أحدثه من خراب بالمدينة ، بل شرع في اعتصار ما تبقى بها من رمق الحياة ، وفرض عليها غرامة مالية بلغت اثنا عشر مليون فرنك . ولكن القدر لم يمهله لكي يحتفل بانتصاراته ، فامتدت إليه يدٌ خفيةٌ بطعنةِ خنجرٍ أردته صريعًا في الحال[٤٧] . ولكن هل كانت هذه اليد هي يد سليمان الحلبي؟ هذا ما نسعى للإجابة عليه .

زَعَمَ الفرنسيون على لسان سليمان في منشور المحاكمة أن الوزير يوسف باشا بعد أن انهزم في معركة عين شمس عاد مهزومًا إلى الشام ، وأنه «أرسل إلى حلب يطلب شخصًا يكون قادرًا على قتل صاري عسكر العام الفرنساوي ، ووعدوا لكل من يقدر على هذه المادة أن يقدموه في الوجاقات ويعطوه دراهم ؛ ولأجل ذلك هو تقدَّم وعَرْضَ رَوْحَهُ لهذا»[٤٨] . وهنا علينا أن نتساءل هل عَدَمَ الوزير رجلاً من جنوده قادراً على تنفيذ تلك المهمة ؛ فيرسل إلى حلب- بعد أيام من هزيمته في عين شمس ، وهو لا يزال في طريقه إلى غزة قادمًا من مصر- أنْ أرسلوا لنا رجلاً يقتل كليبر؟ وإذا كان الأمر قد تم على هذه الصورة ، فلابد أنه كان قد اشتهر في حلب ، وتقدم أكثر من شخصٍ للمفاضلة بينهم ، ولكتب عنه مؤرخو الشام في تلك الفترة ، ولكن أحداً منهم لمٍ يذكر أبداً أن يوسف باشا أعلن مثل هذا الإعلان[٤٩] .

غير أن السؤال المُهم هو متى صدر مثل هذا الإعلان إذا كان قد صدر . إن وضع الأحداث في تسلسلها الزمني ليكشف عن خدعة كبيرة وقعنا جميعًا فيها ، فالوزير حتى اللحظة التي وصل فيها إلى يافا لم يكن قد حدَّد موقفه بعد من الأحداث ، فقد انسلخ شطرٌ كبيرٌ من جيشه ودخل القاهرة بقيادة نصوح باشا ، ولم يكن لديه عِلْمٌ بما حدث لهم . يرصد لنا هذا بوضوح حسن أفندي الدارندلي من داخل معسكر الوزير ، فيذكر أن «الوزير يوسف باشا بعد أن وصل إلى يافا سيَّر ألفين من الأرناءوط والديوانكان لنجدة عثمان أفندي ونصوح باشا ، فبلغ هؤلاء الجند بركة الحاج غير

أنهم ما استطاعوا إلى مصر دخولاً ، وما وجدوا ثغرةً ينفذون منها . . . . وبدأ التخاذل والفتور رويداً رويداً على أغلبية أهل القاهرة . . . ووقع الصلح وخرجوا من القاهرة في غرة ذي الحجة بعد أن رافقهم الفرنسيون إلى الصالحية . . . والتقوا بالجيش الهمايوني في صحراء يافا في ٥ ذي الحجة ١٢١٥هـ» أي في ٣٠ أبريل ١٨٠١م[٥٠] .

وعلى هذا فإن الوزير لم يكن قد عَلِمَ بمصير جيشه المحَاصَر في القاهرة حتى نهاية إبريل ، فكيف يكون قد أعلن في حلب في أواخر مارس عن طلب شخص يكون قادراً على قتل كليبر؟ وحتى خلال شهري مايو ويونيو بذل العثمانيون عدة محاولات للصلح مع كليبر ، كانت آخرها قبل قتل كليبر ببضعة أيام ، مما يوضح أن هدف العثمانيين كان التفاوض مع كليبر لا قتله . ولو كان منو يؤمن حقًا بمسئولية العثمانيين عن قتل كليبر ؛ لما كتب إلى الصدر الأعظم بعد توليه قيادة القوات الفرنسية يُبلغه «أنه لن يسعى لمعرفة شركاء سليمان الحلبي في هذه الجريمة الشنعاء أو يبحث عنهم»[٥١] ، ولَقَتَل القائد العثماني مصطفى باشا الذي أسره بونابرت في معركة أبي قير البرية ، ولاتَّخذها ذريعةً لقطع الاتصال مع العثمانيين وإقناع جنوده بضرورة البقاء في مصر ، ولكننا نجده يُفرج عنه بعد أيامٍ قليلةٍ من قتل كليبر ، ويمنحه الهدايا والأمتعة[٥٢] .

وتُظْهِرُ إجاباتُ سليمان عن أسئلة منو يوم الحادثة أن سليمان بعد أن قضى في مصر ثلاثة أعوامٍ دَرَسَ خلالها في الأزهر ، قرَّر العودة إلى الشام لزيارة أهله في حلب ، ثم القيام من هناك لأداء فريضة الحج والمجاورة هناك . وقد أقام في الحجاز بالفعل نحو ثلاثة أعوامٍ أخرى ، ولكن الظروف في الحجاز لم تلبث أن ساءت بعد أن احتل الفرنسيون مصر وقطعوا رواتب الحرمين ، فعاد الحلبي إلى الشام منتظراً تغير الظروف ليعود إلى مصر ، وقد تغيرت الظروف فعلاً بعدما وَقَّعَ كليبر صُلحَ العريش في يناير ١٨٠٠م ، فانفتحت الحدود بين مصر والشام ، وتحركت القوافل التجارية التي كانت

قد توقفت منذ الغزو الفرنسي لمصر ، فأسرع سليمان بالسفر إلى القاهرة مع قافلةِ صابونٍ ودُخانٍ شيخُها يُدعى سليمان بوريجي ، حيث وصلها في ١٤ فبراير ١٨٠٠م ، هذا هو ما قرره سليمان عندما سأله منو عن تاريخ دخوله لمصر ، وهو الأقرب إلى الواقع والسياق التاريخي .

ولكن منو ، وقد رأى أن يُوَرِّط العثمانيين في القضية ، فضَّل أن يكون تاريخ دخول سليمان تاليًا لتاريخ معركة عين شمس ، لتكون هزيمتهم فيها هي السبب في إرسال سليمان إلى مصر للانتقام ، ويُقرر المنشور أنهم ضربوه حتى عدَّل عن قوله الأول ، وقال : إنه جاء إلى مصر منذ ٣١ يومًا ، أي في ١٤ مايو . وبناءً على هذا التاريخ الجديد يكون سليمان قد تقابل مع الضابط التركي أحمد أغا في القدس أواخر مارس ، في الوقت الذي كان الوزير يوسف باشا لا يزال بمصر ، حيث لم تكن قد مضت أيامٌ قليلةٌ على معركة عين شمس التي وقعت في ٢٠ مارس ، وربما أن أخبار هذه المعركة لم تكن قد وصلت إلى الشام بعد ، خصوصًا إذا علمنا أن القافلة تحتاج إلى ستة أيام للوصول إلى غزة ، وربما مثلها للوصول إلى حلب . والغريب أن الوزير أرسل إلى حلب تحديداً لطلب شخص يقتل كليبر ، والأغرب أن سليمان لم يكن في حلب في ذلك الوقت ، بل كان في بيت المقدس منذ أن تحرك الوزير قاصداً مصر في يناير ١٨٠٠ ، حيث يقول المنشور أنه قابل أحمد أغا في القدس في أواخر مارس ، وبعد أن اتفق معه تحرك من القدس إلى الخليل فوصلها في ٥ إبريل ، ومكث فيها ٢٠ يومًا ، ثم تحرك في ٢٥ إبريل إلى غزة فوصلها في ٢٨ إبريل ، ثم مكث عشرة أيام في غزة ، وتحرك منها في ٨ مايو ، فوصل القاهرة في ١٤ مايو . وهذا يعني أن الوزير أرسل يطلب رجلاً لقتل كليبر وهو لم يدخل الشام بعد ، وأن سليمان اتفق مع أحمد أغا وتحرك إلى مصر وهو يعلم أن الحرب لا تزال قائمة ، وأن هناك قوات عثمانية محاصَرَة في القاهرة ، وأن سليمان دخل القاهرة في وقت كان الدخول إليها

مستحيلاً ، حيث كانت أبوابها مغلقة ، وهي محاصرة من كل ناحيةٍ .

ولذلك كان من الضروري أن تُراعى الأقوال الجديدة هذه المسألة ، فقال سليمان ، أو قالوا على لسانه ، إن القافلة دارَتْ بعيداً عبر الصحراء الشرقية إلى العياط جنوب القاهرة ، ومنها جاء سليمان إلى القاهرة على حمار فلاح ، وفي هذه المرة لم يذكروا اسم شيخ القافلة ولا اسم الفلاح ، لأنه لم تكن هناك قافلةٌ أصلاً ، ولو وصلت قافلة من الشام في ذلك الوقت لكانت حدثًا يستحق الذكر ، وهذا ما سيذكره الجبرتي فعلاً عند وصول أول قافلة قادمة من الشام بعد طرد الفرنسيين حيث قال : زوفي يوم الثلاثاء ثامنه (٨ ربيع الآخر ١٢١٦هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٠١) وصلت قافلة شامية وبها بضائع وصابون ودخان . . . وتراجع سعر الصابون والقناديل الخليلي والدخان»(٥٣) .

والحقيقة أن توريط العثمانيين في هذه القضية لم يلق قبولاً من كثيرٍ من المؤرخين ، فيقول هِرُلْد : «أما المنطق الذي ألصقت به المحكمة الخاصة التبعة النهائية بالصدر الأعظم فمنطقٌ زائفٌ مفتعلٌ لا أساس له في اعتراف سليمان» . بل إن هِرُلْد يتعجب من النتيجة النهائية لقتل كليبر ، فيقول : «وبعد ساعات قضى سليمان نحبه ، فماذا تراه قد حقق بقتله كليبر؟ لقد قتل الرجل الذي لم يكن له رغبةً سوى إنهاء الاحتلال الفرنسي لمصر ، وأحَلَّ محله متهوسًا استعماريًا كان مصممًا على إحالة مصر إلى قطعة من فرنسا»(٥٤) . ولكن هذا التفكير الإيجابي لهِرُلْد كان جزئيًا إلى حدٍّ كبيرٍ ، فلو فكر في القضية كلها بمثل هذا المنطق لتوصل إلى أن التهمة من أساسها زائفة ، وليس الجانب الخاص بالعثمانيين فقط .

خَامِسًا-مَنْ صَاحِبُ المصْلحَةِ في قَتْلِ كليبر؟

المؤرخ ليس قاضيًا ؛ ولذلك فأنا لست معنيًا بالبحث عن القاتل الحقيقي للجنرال كليبر ، فأنا في حِلٍّ من ذلك ، ويكفيني ما أظهرته هذه الدراسة من اهتراء

في نص المحاكمة ، وتناقض في أدلتها . بيد أنه لا ينبغي لمن يدرس محاكمة سليمان الحلبي أن يدرسها بمعزل عن الأحداث التي سبقتها ، وتلك التي تلتها ، وإلا فإن النتائج ستكون مُضَلِّلةً إلى حدٍ كبيرٍ . فليس من الطبيعي أن يُخطط العثمانيون لقتل كليبر الذي كان هو الأمل الوحيد لديهم لاستعادة مصر ، بعد أن ألحق بهم الفرنسيون هزائم متتالية في البر والبحر . ولم يكن من سبيل أمامهم إلا التفاوض ، وهو ما أكد عليه كليبر نفسه حتى بعد معركة عين شمس ، لقد كان كليبر غير مقتنع بفكرة الحملة على مصر أساسًا ، وكان على خلاف دائم مع نابليون[٥٥] ، فقد سبق أن اتهمه نابليون بالسَّفه وتبذير أموال الجيش عندما كان حاكمًا للإسكندرية ، وعندها قدَّم كليبر استقالته ، وتوسط جنرالات الجيش للصلح بينهما ، ولكن هذه لم تكن نهاية الخلافات بينهما ، بل كانت البداية ؛ فقد أعلن كليبر صراحةً انتقادَهُ لمشروع الحملة ، ورأى أنه مشروعٌ فاشلٌ ، في الوقت نفسه كان منُو مؤمنًا بمزايا التجربة الاستعمارية ، ويعتقد اعتقاداً راسخًا بأن التمسك بهذه البلاد إلى النهاية سيعود على فرنسا بأعظم الفوائد ، ومنذ اليوم الأول لوصوله إلى مصر وهو يُعلن عن اتجاهه ذلك باستمرار ، فما إن استقر به المقام في رشيد حتى أرسل إلى نابليون في ١٥ يوليو ١٧٩٨ تقريراً ضافيًا عن رشيد وما لها من قيمة اقتصادية كبيرة ، وفى ٢ سبتمبر ١٧٩٨ رفع إليه تقريراً آخر عما هداه إليه تفكيره في مزايا مصر من الناحية الاستعمارية ، وفي السابع من الشهر نفسه أرسل إليه موضحًا أفضل الطرق لاجتذاب المصريين بالملاطفة والملاينة ، بل واعتناق الإسلام إذا اقتضى الأمر ، ولقد ردَّ عليه نابليون يمتدح حصافته ، وشَكَرَهُ على هذه السياسة التي يتبعها ، وقرر إبقاءه في قيادة إقليمي البحيرة والإسكندرية[٥٦] .

وعندما قرر نابليون العودة إلى فرنسا لم يكن هناك من هو أكفأ من الجنرال ديزيه (Louis Charles Antoine Desaix) ليخلفه في قيادة جيش الشرق ، غير أنه قرر أن يصطحب ديزيه معه إلى فرنسا ، ولذلك لم يجد أمامه من هو أكفأ من كليبر

ليخلفه في القيادة ؛ على الرغم من علمه بموقفه من مشروع الحملة ، وقد وجد نابليون أن الحل يكمن في تقييد كليبر بقيودٍ تجعله لا يُفكر في الجلاء عن مصر ، إلا في حالات الضرورة القصوى ؛ ولأن كليبر كان في دمياط عندما قرر بونابرت الرحيل ؛ فقد ترك له نابليون تعليماتٍ مكتوبة مع منو الذي كان موضع ثقته ، وكانت تعليمات نابليون لكليبر هي عدم السعي إلى عقد الصلح مع العثمانيين والرحيل عن مصر إلا في حالة تعرضه لهزيمةٍ ساحقة ، أو طاعونٍ يحصد أكثر من ألفٍ وخمسمائة جندي ، أو عدم وصول أخبارٍ منً فرنسا قبل يونيو ١٨٠٠[٥٧] .

ولأن نابليون لم يكن يثق كثيراً في التزام كليبر بتلك التعليمات ؛ فقد عين منو قائداً للإسكندرية ورشيد والبحيرة ، وطلب منه أن يرسل له أخبار مصر أولاً بأول ، وترك وصيةً لكليبر بأن يبقى منو في ذلك المنصب ، وقد صرح نابليون لمنو بأنه ينوي الإطاحة بحكومة الإدارة ، والقضاء على جميع الأحزاب في فرنسا ، وتنصيب نفسه على رأس الحكومة ، وسوف يعمل على الاحتفاظ بمصر[٥٨] .

وقد حدث ما توقعه نابليون ، فقد تعجَّل كليبر الرحيل ، وتجاهل تعليماته ، بل سخر منه وتهكَّم عليه تهكمًا جارحًا في أكثر من موقف ، وسرعان ما أرسل تقريراً إلى حكومة الإدارة بفرنسا خلاصته أن جيش الشرق قد وصل إلى حالةٍ يُرثى لها ، وأن الأعداء تكالبوا عليه من كل جانبٍ ، وأن نابليون قد وَرَّطهم في مغامرةٍ فاشلة . وقد ردَّ بونابرت على هذا التقرير ودافع عن نفسه موضحًا أن هذه الأخطار ليست إلاَّ أوهامًا في رأس كليبر ، وأن حقيقة الموقف العسكري تؤكد ذلك ، فقد انتصر جيشٌ فرنسيٌّ صغير على العثمانيين في عزبة البرج في نوفمبر ١٧٩٩ ، كما أن انتصار كليبر في «عين شمس» يؤكد أن جيشه لم يكن بهذا السوء[٥٩] .

ولكن كليبر أصرَّ على رأيه ، فأمضى صُلح العريش مع العثمانيين في يناير ١٨٠٠ ، بدون أن يحترم القيود التي وضعها له نابليون ، وأجبر ديزيه على توقيع الصلح قبل أن يُسافر إلى فرنسا ، وعندما وصل ديزيه إلى فرنسا صرَّح لنابليون بأنه أُجبر على

التوقيع ، وتبرأ من الصلح . كذلك حاول كليبر إشراك منو في ذلك بضمه إلى وفد المفاوضين ، ولكنه اعتذر عن الحضور إلى القاهرة في الوقت المناسب ، وضحى في سبيل ذلك بتسليم قيادة الإسكندرية إلى الجنرال لانوس (Lanusse) ، طبقًا لأوامر كليبر ، وقبع منزويًا في رشيد ، ومن هناك حاول بكل جهده أن يقنع كليبر بالتراجع عن التفاوض مع العثمانيين ، فكتب إليه رسالة في ٢٤ نوفمبر ١٧٩٩ يُعلن معارضته للصلح ، ويوضح مزايا استعمار مصر والتمسك بها ، وأَتْبَعها بتقريرٍ مفصل في ٦ يناير ١٨٠٠ بعنوان «مذكرة عسكرية وإحصائية عن مصر» وبالرغم من أن كليبر لم يُعِر هذه المذكرة أي التفات ؛ فإن منو لم ييأس ، وكتب إليه مرة ثانية في ١٧ يناير يحضُّه على عدم التفريط في تلك المستعمرة ، ولكن هيهات ، فلم يمض إلا أسبوعٌ واحدٌ ثم وَقَّع كليبر اتفاق العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠[٦٠] .

وبينما القوات العثمانية تتقدم في الأراضي المصرية ، كان منو قد نجح في حشد معارضةٍ كبيرةٍ في صفوف ضباط الجيش ، وكان عدد المعارضين يزداد شيئًا فشيئًا كلما اقترب موعد الرحيل ، وقد انزعج كليبر من هذه المعارضة انزعاجًا عظيمًا ، خصوصًا وقد وصلته أنباء من فرنسا-نشرها الإنكليز المحاصرون للسواحل المصرية- عن سقوطِ حكومة الإدارة ، ووصول نابليون إلى الحكم في فرنسا ، وأنه أصبح في وضع يُمَكِّنه من محاسبته على سخريته منه وعدم التزامه بتعليماته[٦١] . وفي ١٩ مارس كتب منو إلى نابليون بأخبار تلك المعاهدة ، وكيف أن الجيش يستعد للجلاء عن القاهرة ، وافتتح الرسالة بقوله : «لقد اعتقدت أنه يجب أن أطلعك على ما يحدث هنا ، حسب أوامرك التي أعطيتني إياها عند مغادرتك الإسكندرية»[٦٢] . ولا شك أن هذه الرسالة تُبين بوضوح أن أوامر نابليون لمنو كانت تنص على إطْلاعه على سياسة كليبر ومدى التزامه بتعليماته التي تركها له ، وإذا كان منو قادرًا على إرسال تلك الرسائل من وراء ظهر كليبر ؛ فلا شك أن منو قد تلقى ردودًا من نابليون على تلك الرسائل ، ولعل إحداها قد احتوت على ما يجب عمله لمنع كليبر من التفريط

في تلك المستعمرة الغنية ، وإظهار القنصل الأول بمظهر القائد الذي تخلى عن قواته وتركها في مهب الريح ، بينما نجح كليبر في العودة بهم سليمين من تلك المغامرة الفاشلة .

وعلى أية حال فإن صلح العريش لم يُنفَّذ ، وأنقذ الإنكليز كلاً من نابليون وكليبر من حرج المواجهة في حال العودة إلى فرنسا ، برفضهم الصلح وإجبارهم كليبر على الدخول في مواجهة عسكرية مع العثمانيين . وفرح منو ، ولكن كليبر لم يلبث أن أعلن عن عزمه استمرار التفاوض مع العثمانيين ، فأرسل في ١٠ إبريل رسالة إلى الباب العالي يوضح فيها الظروف التي اضطرته لنقض الصلح ، ويُعلن أنه يرغب في عقد اتفاق جديد ، وأنه «مستعد لأن يضع مصر بين يديه ثانية وفق الشروط التي نص عليها اتفاق العريش مع بعض التعديلات التي تتطلبها الظروف الحالية» ، وقد شجع ذلك العثمانيين على إرسال أسطول إلى سواحل أبي قير ، وأعلنوا أنهم جاءوا للتفاوض ؛ ولكن كليبر انزعج ، وقد ظن أنهم جاءوا للحرب ، فخرج لمواجهتهم ، ورفض نزول أي مفاوض إلى البر خشية أن يتجسسوا على مواقع الفرنسيين . وقد شجع هذا الموقف منو على الكتابة إلى كليبر في ٢٣ مايو يُعلن أن صلح العريش كان خطأ سياسيًا كبيراً ، «وينفى وجود أية مؤامرات أو دسائس وأنها بعيدة كل البعد عن تفكيره» ، فرد عليه كليبر قائلاً : إن كتابه قد سبَّبَ له ذهولاً عظيمًا ، وأنه لا يعتبر صلح العريش خطأ سياسيًا ، وأنه لا يزال حتى هذه اللحظة يعتقد اعتقاداً جازمًا بأن هذه الحملة مغامرة طابعها الإسراف والغلو ، واختتم رسالته قائلاً : «إنك تتجه بوجهك صوب الشرق ، بينما أتجه بوجهي صوب الغرب ، ولا يمكن أن نتفق في هذا الأمر أبداً»(٦٣) .

وعند هذه النقطة ينبغي أن نتوقف لنطرح سؤالاً يبدو وجيهًا هو : مَن الأحق بالتخطيط لقتل كليبر في مثل هذه الظروف : العثمانيون الذين كان كليبر هو أملهم الوحيد في استعادة مصر؟ أم الاستعماريون الفرنسيون بزعامة منو الذين كان قتل

كليبر هو أملهم الوحيد في الاحتفاظ بمصر ، فمنو لم يكن مستعداً للتنازل عن هذه الجهود التي بذلها في مستعمرة رشيد التي لم تشهد ثورةً واحدةً ضد الفرنسيين ، بينما ثارت جميع مدن وقرى مصر ، وحيث إنه قد استنفد كل السُبل والوسائل المشروعة لمنع كليبر من التفريط في تلك المستعمرة الجميلة ، وحيث إنه كان واثقًا من مساندة بونابرت ، فإنه لم يجد مفراً من اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة التي كان منو خبيراً فيها بحكم مُعايشته مؤامرات الثورة والإرهاب في باريس ، وإذا كان منو قد نفى في خطابه لكليبر «وجود أية مؤامرات أو دسائس» فإنه هنا يَصْدُق عليه المثل القائل : «كاد المرتاب أن يقول خذوني» وهو المثل الذي يستخدمه الجبرتي كثيراً عند فضحه لأكاذيب الفرنسيين ، فإن كليبر كان قد شعر بوجود اتصالات بين منو ونابليون ، ولذلك قام باستدعاء منو إلى القاهرة تمهيداً لتعيينه حاكمًا لبني سويف ، ليكون بعيداً عن الاتصال بنابليون من ناحية ، وليكون تحت رقابته من ناحية أخرى . ولكنه اضطر لتعيينه حاكمًا مؤقتًا للقاهرة ريثما يعود من أبي قير[٦٤] . وكان على منو أن ينتهز فرصة الأيام القليلة التي سيقضيها حاكمًا للقاهرة في غياب كليبر ، فيدبر للتخلص منه بمجرد عودته إلى القاهرة .

وتكشف الإجراءات التي اتبعها منو في الساعات القليلة التي تلت الحادث عن خطة موضوعة سلفًا ، ترتكز على أن منو سيصبح القائد العام بحكم أقدميته ، وسوف تكون لديه القدرة على توجيه الأحداث إلى الوجهة التي تخدم مصالحه ، فتم القبض على سليمان الحلبي والتحقيق معه بواسطة منو نفسه ، وإجباره على الإدلاء باعترافات تُدينه بقتل كليبر ، وتُورط العثمانيين في الجريمة ؛ بهدف إثارة حمية الجنود الفرنسيين على الانتقام من العثمانيين وعدم تسليم مصر لهم ، ثم قام منو بتشكيلِ محكمةٍ عسكريةٍ جعل المدعي العام فيها أحد رجاله المقربين وهو الدفتردار سارتلون ؛ ليقوم بتوجيه التحقيق إلى إدانة سليمان . وجعل قضاتها من أنصار كليبر وبرئاسة

رينيه أقرب أصدقاء القتيل ؛ لتكون العقوبة قاسية بقدر حزنهم على رحيل قائدهم . واستغلالاً للموقف طالب المدعي العام سارتلون بطبع أوراق المحاكمة في منشور باللغات العربية والتركية والفرنسية ؛ ليكون سبباً إلى إزالة الشكوك التي ربما تثور في نفوس المصريين والأتراك وكذلك الجنود الفرنسيين . وبالرغم من ذلك فإن كثيراً من الجنود الفرنسيين لم يتقبَّلوا بسهولة رغم كل تلك الدلائل القاطعة فكرة موت كليبر بهذه السهولة ، واعتقدوا أنه رحل إلى فرنسا كما خطط في السابق ، وأن محاكمة سليمان وتابوته الفارغ مَا حُمِل في موكب الجنازة المهيب إلا لتغطية رحيله(٦٥) .

وبعد تلك المحاكمة الهزلية اتبع منو سياسة استعمارية متشددة ، ورفض كل عروض التفاوض التي قدمها الأتراك والإنكليز ، كما عمل على تشويه سمعة كليبر ، مثلما كان كليبر يفعل مع بونابرت ، وفي محاولة للتكفير عن ذنبه الذي ارتكبه في حق سليمان الحلبي قام منو بمدحه في أكثر من مناسبة ، وكان يقول عنه : «إن هذا الشاب المتحمس أظهر وقت القصاص وخلال تعذيبه شجاعة ورباطة جأش يدلان على ارتياح ضميره لأحسن عمل يستحق الثناء والتمجيد والثقة بأنه سينال حُسن الجزاء الذي ينتظر الشهداء»(٦٦) . بل ذهب إلى أبعد من مجرد المدح بأن أطلق على ابنه الذي وضعته زبيدة الرشيدية اسم «سليمان»(٦٧) وكأنه يحاول أن يعتذر له .

ثم التفت إلى أنصار كليبر فتخلص منهم واحداً وراء الآخر ، فأقال لانوس Lanusse من قيادة الإسكندرية في ٣ أكتوبر ١٨٠٠ ، وعين فريان Ferian مكانه وهو من رجاله المقربين ، كما أقال داماس Damas من أركان الحرب وعين الجنرال لَجْرَنْج مكانه ، وعزل هِكتُر Hector مدير المهمات من منصبه وعين سَرْتلون Sartlon مكانه ، وهكذا استطاع منو الذي حضر عهد مؤامرات الثورة والإرهاب في باريس أن يعرف حركات أعدائه ولا يفوته تدبير من تدبيراتهم»(٦٨) . وفى المقابل تألَّف حزب كبيرٌ معارض لمنو ، هم «الكليبريون» الذين تآمروا للتخلص من منو بالقبض عليه

وعزله وحبسه في القلعة بتهمة العَتَه والجنون ، وتولية رينيه مكانه . وكادت المؤامرةُ تتم لولا أن رينيه رفض الاشتراك فيها ؛ بحجة أنه تعهد لمنو بالعمل في خدمته ، وبعد العودة إلى فرنسا قام الإمبراطور نابليون بمواصلة سياسة التنكيل بمن بقي منهم ، فنفى رينيه خارج باريس ، وفي المقابل كافأ منو بمنحه أعلى المناصب والأوسمة ، وتغاضى عن كل سلبياته وهفواته[٦٩] .

سَادِسًا-تَفْنِيْدُ أدِلَّةِ إدَانَةِ سُلَيْمَانَ :

تنحصر أدلة إدانة سليمان في خمسة أدلة أولها : أنه تم العثور عليه مختبئًا في حديقة مجاورة لحديقة دار القيادة وملابسه مخضبة بالدماء ، وثانيها : وجود قطعة قماش من ملابسه في مسرح الجريمة ، ثم ظهر الدليل الثالث : بعد نحو ساعة من القبض عليه وهو العثور على الخنجر المستخدم في الجريمة مدفونًا في مكان القبض عليه ، ثم يأتي الدليل الرابع والحاسم وهو شهادة شهود العيان الأربعة وهم : المهندس بروتان الذي كان برفقة كليبر وقت الحادثة ، والذي تعرَّف على سليمان بعد الحادثة بنحو الساعة ، والجنديان يوسف بِرْين ، ورُبَرْت اللذان قبضا على سليمان بعد الحادثة ، وأكدا أنهما وجداه مختبئًا داخل الحديقة ، أما الشاهد الرابع فهو ياور كليبر الجندي فُرْتِيُنيه ديفوج (Fortuné Devougnes) ، الذي شهد بأنه رأى سليمان يتتبع أثر الجنرال في الجيزة ، وفي داخل حديقة دار القيادة ، وأخيرًا يأتي سيد الأدلة وهو اعتراف سليمان بأنه هو القاتل . ولا شك أن حشد هذا الكم من الأدلة القاطعة قد أسكت جميع المشككين في إدانة سليمان ، وحَوَّل النقاش إلى محورٍ آخر هو هل نعتبر سليمانَ بطلاً وفدائيًا أم نعتبره مجرمًا وقاتلاً مأجورًا؟ ولم يهتم أحدٌ على الإطلاق بمناقشة احتمال ألا يكون سليمان هو القاتل ، فيراجع تلك الأدلة ويبحث في مدى صحتها من خلال مقابلتها بمصادر أخرى أو بإخضاعها للنقد العقلي ، وهذا

ما سنفعله في الصفحات التالية بادئين بسيد تلك الأدلة .

أ-الاعْـتِـرَافُ :

حاول كْرِسْتُفَر هِرُلْد التأكيد على صحة اعتراف سليمان بقوله : «والاعترافات التي تُنْـتَزَع بالتعذيب تحتملُ الشَّكَّ ، ولكنها ليست بالضرورة كاذبةً ، وسِجِلُ مُحَاكمَةِ سليمانَ لا يَتْرُكُ مَجَالاً للشكِّ في ذنبه»[٧٠] ، ويقصد بالسجل هنا منشور المحاكمة ، ولكن القضية ليست في أن سليمان قد اعترف تحت التعذيب ، بل القضية التي سنناقشها هي وقوع الاعتراف أصلاً ، فهناك حقيقةٌ مؤكدةٌ ، لا شك أن سليمان الحلبي كان يُدركها جيداً عند التحقيق معه ، هي أن اعترافه بالقتل ستكون عاقبته قطع رقبته على أقل الفروض ، ولذلك لا يمكننا أن نتخيل أن سليمان كان سيعترف بمجرد ضربه بضع عَصَيَات ، انتظاراً لأن يُعامله الفرنسيون برفق ورحمة ، وحتى لو كان الضربُ شديداً ، فالحقائق تُشير إلى أن سليمانَ كانت لديه قُدْرَةٌ عجيبةٌ على تَحَمُّل التعذيب بكل أشكاله ، فتُشير مذكرات الضباط الفرنسيين الذين شهدوا تنفيذ العقوبة إلى أن سليمانَ كان رابطَ الجَأْشِ ، وتحمَّل عمليةَ حَرْقِ يده بكل شجاعة وصَبْرٍ ، ولم يصرخ أو يتألم ، وهو ما أغاظ الجلاد بَرْتِلْمي الرُّومي ؛ فقام بوضع الجمر المشتعل على مِرْفَقِ سليمانَ ، فعارضه سليمان موضحاً أن الحكم لم يشمل المرفق بل اليد فقط[٧١] . فإذا كان سليمان قد تحمَّل الحرق ولم يصرخ أو يتألم بشهادة جنودهم ، فهل نقبل قولهم بأنه اعترف بمجرد ضربه بضع عصيات؟ لا شك أن اعتراف سليمان هو مَحْضُ اختلاقٍ من الفرنسيين .

ب-شَهَادَةُ بْـرُوتَان :

أما أقوى الأدلة بعد الاعتراف ، وهو شهادة الشهود ، فإنه بقليل من التأمل يتبدل ليصبح دليل نفيٍ لا إثبات ، فأهم الشهود في هذه القضية والذي يُعتبر شاهد العيان الوحيد ، لم يكن في حالة صحية تسمح له بالتعرف على القاتل ، يظهر ذلك

بوضوح من قراءة التقرير الطبي الذي حرَّره : دجنت كبير أطباء الجيش الفرنسي وكازابيانكا كبير الجراحين ، ومنه نتبين أن بروتان قد تلقى ستَّ طعنات قاتلة : واحدةٌ منها في الصدر من الناحية اليسرى شَقَّت أحد شرايينه ، والمريب في التقريرين الطبِّيَيْنِ لكليبر وبروتان ، أنهما يَصِفَان جُرُوْحَهُمَا بطريقتين عكسيتين ، فالتقرير الطبي الخاص بكليبر يُعَدِّدُ جروحه الأربعة بدايةً من الأخطر فالأقل خطورة ، وهي بهذا الترتيب : الأولى : طعنةٌ في الصدر تحت ثديه الأيمن مباشرة ، الثانية : طعنةٌ في المكان نفسه أسفل الأولى ، الثالثة : طعنةٌ في الذراع الأيسر نافذةٌ من جانب إلى جانب ، وأخيرًا طعنةٌ سطحيَّةٌ في الفخذ الأيمن(٧٢) . أما تقرير بروتان فقد عَدَّد جروحَهُ الستَّةَ بدايةً من الأقل خطورة وانتهاءً بالأكثر خطورة في محاولة لإعطاء انطباع بأن حالتَهُ لم تكنْ جَدَّ خطيرةً ، وهي بهذا الترتيب : الأولى طعنةٌ غيرُ نافذة سَلَخَتْ الجِلْدَ وقطعت عرقَ الصَّدْغِ الأيْسَر ، الثانية : طعنةٌ في الكف كَسَرَتْ عظمةَ الإصبع الخنصر ، الثالثة : طعنةٌ بين الضلوع من الناحية اليسرى ، الرابعة : طعنةٌ في البطن من الناحية اليسرى ، الخامسة : طعنةٌ في شِدْقِه الأيسر ، السادسة : طعنةٌ في الصدر من الناحية اليسرى شَقَّتْ أحدَ شرايينه ، وبالرغم من أن التقرير يوضح الجهة التي حدثت فيها الطعنات ؛ كما حدد الذراع اليسرى والفخذ اليمنى لكليبر ؛ إلا أنه تجاهل تحديد يد بروتان التي جرحت وكسر إصبعها ، والراجح أنها كف يده اليمنى التي كان يَصُدُّ بها ضربات القاتل ، ولكن التقرير تجاهل-أو حُذفت منه العبارة الخاصة بذلك-تحديد اليد المصابة ؛ لأنهم زعموا-لاحقًا-أن بروتان سَلَّم شهادته للمحكمة مكتوبةً ، فكيف كتبها ويده مجروحة! وإن كان قد أمْلاها فكيف نطق بها وشِدْقُهُ مطعونٌ وخدُّه مَسْلوخ؟ وبينما يوضح الطبيبان في تقريرهما أن كليبر كان في النزع الأخير بقولهما : «كان في آخر نفس» فإنهما تجاهلا توصيف حالة بروتان إن كانت خطيرة أو يُرْجى شفاؤه(٧٣) .

وعلى أية حال ، فقد سقط بروتان فاقد الوعي ، وظل ينزف من جروحه الستة وشراييه المقطوعة لأكثر من ست دقائق ، وهي فترةٌ كافيةٌ لينزف دمًا يكفي لموته ، ومع ذلك يذكرون أنه أفَاقَ وتَعَرَّفَ على سليمان الحلبي بعد ساعة من الحادثة . والحقيقة أن جروحه كانت خطيرةً جدًا ، ولم يكن هناك أمل في إنقاذ حياته إلا بعد ثلاثة أيامٍ من الحادثة ، حين نشرت «كوريبه دى ليجيبت» خبرًا مَفَادُهُ أن الطبيبين ديجينت وكازابيانكا أعلنا أن صحةَ بروتان تحسَّنَتْ قليلاً وأصبح هناك أملٌ كبيرٌ في إنقاذ حياته ، وهذا يعني أن بروتان كان في حالة صحية ميئوس منها ، ولم يصبح هناك أمل في إنقاذه إلا بعد مرور ثلاثة أيام ، فكيف إذن تعرَّف على سليمان وهو في تلك الحالة .

ونظرًا لأهمية شهادة بروتان ؛ فقد حاولت بعض المصادر التأكيد على صحتها بأن ذكرت أن منو قد وضع سليمان بين مجموعة من العمال المصريين «خصيصًا للتأكد من صحة التعرف» وطلب من بروتان أن يستخرجه من بينهم ، فاستخرجه(٧٤) ، وهذا أمرٌ غير معقولٍ ولا مقبولٍ على الإطلاق ، كما لم ترد في منشور المحاكمة أي إشارة إلى ذلك ، أضف إلى ذلكٍ إن الترجمة العربية التي كتبها أحمد كامل باشا سنة ١٩٤٩ تُظهر أن المحقق سارتلون Sartelon قد استجوب بروتان ، الذي أدلى بشهادته شفهيًا ، ولكننا لا نستطيع أن نقبل بذلك لعدة أسباب :

أولها : أن بروتان كان مصابًا بطعنة في أشداقه وأخرى في خدِّه ، وبالتالي فإنه لم يكن قادرًا على الكلام .

وثانيها : أن النص الفرنسي لشهادة بروتان عبارة عن تقرير مكتوب على لسانه حيث يقول : Moi, Jean-Constantin Protain, Je Déclare que Pendant que je me promenais avec le général en chef dans le grand parc. (٧٥)

السبب الثالث : أن الترجمة العربية في مجمع التحريرات وعجائب الآثار تؤكد

أن شهادة بروتان كانت عبارة عن تقرير مكتوب ومجهز مُسبقًا ، حيث يقول سارتلون : «رُحْتُ إلى بيت السيتوين بروتاين ؛ لأنه كان راقدًا بسبب جروحاته ، ثم تسلمت منه التبليغ الآتي أدناه : أنا حنا قسطنطين بروتاين المهندس . . . أنني كنت أتمشور تحت التكعيبة الكبيرة التي في جنينة ساري عسكر . . . وكنت برفقة ساري عسكر العام ، فنظرت رجلًا لابسًا عثمانلي خارج من مبتدأ التكعيبة . . .» ومن ذلك نرى أن الحديث على لسان بروتان ، ولكن السؤال هو كيف كتب بروتان هذا التقرير وهو مطعون ست طعنات إحداها في يده فلا يستطيع أن يكتب ، وأخرى في أشداقه وفمه فلا يستطيع أن يُـمْلي ، وأربع طعنات أخرى قاتلة فلا يستطيع أن يُميز أو يَعِي ما يقول .

ج-شَهَادَةُ جُنُودِ الحِرَاسَةِ :

ولا يختلف الحال عند مناقشة شهادة الجنديين الذين قَبَضَا علي سليمان ، ولكن علينا أولًا أن نتساءل عن نظام الحراسة الخاص بالقائد العام وبدار القيادة ، والحقيقة أنه لا تتوفر لدينا معلوماتٌ كثيرةٌ عن نظام الحراسة ، لكن المؤكد أنه كان هناك عشرات الجنود والضباط والياوران المُعينين لحراسة دار القيادة والقائد العام ، ومراقبة كل الذين يقتربون منه أو يتتبعونه ، يتأكد لدينا ذلك إذا علمنا مثلًا أن كليبر قد عيَّن ٣٠ جنديًا فرنسيًا لحراسة الزعيم القبطي المعلم يعقوب وحده ، بعد ثورة القاهرة الثانية[٧٦] . فكم جنديًا إذن كانوا في حراسة القائد العام ، لا شك أنهم بالمئات ، غير أن منشور المحاكمة لم يُظهر سوى اثنين منهم ، هما الجنديان اللذان قبضا على سليمان وقد وصفهما بأنهما «من ملازمين بيت صاري عسكر» . والسؤال هو أين بقية الملازمين؟ لا توجد أية معلومات عنهم ، رغم أن سليمان حسب شهادة بعضهم تتبع الجنرال ودخل وراءه دار القيادة ، وسار في أثره من حجرة إلى حجرة ، ثم إلى الحديقة ، وأخيراً شك فيه أحد الياوران فطرده . فإذا كان الأمر كذلك ، وشَكُّوا

فيه ، فلماذا لم يقبضوا عليه ويُحققوا معه؟ وعَهْدُنا أن الفرنسيين يأخذون بالشبهة . ولا بد أن هذا الإهمال الكبير من حراس كليبر كان يستدعي التحقيق معهم ، وهو ما لم يحدث ، لأن الحقيقة أن سليمان لم يدخل دار القيادة أصلاً ، وأن القاتل كان من بين حراس كليبر ، فقد ذكر بروتان أنه وكليبر بقيا بعد طعنهما لأكثر من ست دقائق قبل أن يحضر أحدٌ من الحراس لنجدتهما ، وهو أمرٌ مريبٌ حقًا ، فالمفروض أن يحضر الحُرَّاسُ على صرخات كليبر وبروتان التي من المؤكد أنها كانت عاليةً بدرجة تكفي لأن يسمعها كل أهل الأزبكية . ولكن الحُرَّاس تباطأوا في الحضور ، ولو كان سليمان هو القاتل لهرب بعيداً ، وقد كان لديه مُتَّسَعٌ من الوقت يكفي ليخرج من منطقة الأزبكية جميعها ، فلاشك أن الركضَ لمدة ست دقائق تكفي للابتعاد لمسافة كيلومترين أو أكثر ، بينما منطقة الأزبكية كلها لا تزيد مساحتها عن كيلومتر مربع واحد . ولكن ما حدث أن سليمان كان مارًا في الطريق بالمصادفة حيث قال : «إنه ما انمسك في الجنينة بل في عارض الطريق» .

ويحاول نقولا الترك أن يُبرر عدم هروب سليمان بقوله : «ولكن مراحم الله تعالى وتعطفاته الذي أعمت قلب القاتل عن الهروب ، ووقع في أيديهم ، ولولا ذلك لكانت الفرنساوية دورت ضرب السيف في المدينة ، لأنه هكذا اعتمدوا»(٧٧) . ولم يهتم سارتلون ، موضع ثقة منو ، والذي قام بكل أعمال التحقيق وتحرير التقرير النهائي بمفرده ، لم يهتم بسؤال الحارسين عن مكان وجودهما وقت الحادثة ، وكيف علما بها ، هل سمعا الصيحات ، فهرعا إلى مصدرها ، أم لاحظا اختفاء القائد العام فبحثا عنه ، لا يوضح منشور المحاكمة أي شيء عن ذلك .

د-شَهَادَةُ يَاوِر كليبر :

بقيت شهادة ديفوج التي هي في مجملها دليلُ نفيٍّ للتهمة لا دليل إدانة ، فقد شهد ديفوج بأنه شاهد سليمان يتتبع الجنرال في غُرف القصر ، ثم في الحديقة ،

ولذلك أمر بطرده ، والمعهود في الفرنسيين الشك والحذر ، والمفروض في حالة كهذه أن يُقبض على سليمان ويُحقَّق معه عن سبب تتبعه الجنرال ، ولكن ذلك لم يحد ، كما إن ديفوج «أمر بطرده» وبالتالي كان يجب على المحكمة أن تسأل مَن قام بطرده : هل أخرجه فعلاً خارج الحديقة أم لا؟ وكذلك الحال بالنسبة لادعاء المحقق سارتلون أن سليمان سأل نوتية القنجة التي يستخدمها كليبر في تنقلاته بين القاهرة والجيزة عن خط سير الجنرال ، فأجابوه أن الجنرال يتمشى عصر كل يوم في حديقة دار القيادة ، فكيف عرف النوتية أن الجنرال يتمشى عصر كل يوم في الحديقة؟ ومع ذلك لم تُحقق المحكمةُ أو سارتلون المحقق مع أولئك النوتية! وفي الجزء الآخر من شهادة ديفوج يتحدث عن معطف سليمان الذي شاهده في موقع الجريمة ، وسنناقشه عند حديثنا عن ملابس سليمان .

هـ-أَدَاةُ الجَرِيْمَةِ :

أما الدليل الخاص بأداة الجريمة فيثير عدة تساؤلات مريبة : أولها أن سليمان الحلبي كان طالب علم ، ولم يكن مُقاتلاً ، ولا توجد أدنى إشارة إلى تلقيه تدريبًا عسكريًا على كيفية توجيه الطعنات بالخنجر أو بغيره ، بينما التقرير الطبي يذكر أن القاتل قد طعن الجنرال طعنات مؤثرة في الصدر والبطن ، وكذلك الحال بالنسبة للطعنات التي وجهت إلى بروتان . وأن ذلك قد تم بسرعةٍ ومهارةٍ كبيرتين .

أما التساؤل الثاني فيدور حول مكان الطعنات في أجساد المجني عليهما ، فالمريب في الأمر حقًا أن جميع الطعنات التي وَجَّهها القاتل إلى كليبر كانت في الجانب الأيمن من الجسم ، وبما إن القاتل كان في مواجهة كليبر ولم يطعنه من الخلف ؛ فهذا يعني أن قاتله كان يستخدم يده اليسرى ، أما الطعنات التي وُجهت إلى بروتان فجميعها في الجانب الأيسر من الجسم ، وحيث كان الاثنان يتصارعان وكلٌّ منهما في مواجهة الآخر ، فهذا يعني أن الجاني كان يستخدم يده اليمنى .

وبالتالي يمكننا القول إن قاتل كليبر ليس هو الذي طعن بروتان ، وأن هناك أكثر من شخصٍ اشتركوا في الجريمة .

أما التساؤل الثالث فمبنيٌّ على افتراض أن سليمان كان بحوزته خنجرٌ ، وأنه تلقى تدريبًا عسكريًا على استعمال الخنجر ، فلماذا لم يستخدمه ضد من قبضوا عليه مثلما استخدمه ضد كليبر وبروتان؟ فلو فرضنا أن سليمان حاول الهرب ، فوجد أن جميع الطرق قد سُدت في وجهه ، وأن الجنود قد انتشروا في جميع أنحاء المدينة ، فلماذا دفن الخنجر في الأرض ، هل كان ينتظر أن يعفو عنه الفرنسيون وقد قبضوا عليه بملابسه الملطخة بالدماء في داخل حديقة دار القيادة؟ المؤكد أنه كان يعي تمامًا أن القبضَ عليه يعني مَوْتَهُ وتعليقَ رأسِه على أحد أبواب القاهرة مثل الآلاف الذين سبقوه ، وربما تعذيبه وانتزاع اعتراف منه عن شركائه إذا كان له شركاء ، ولذلك فإن الطبيعي من فدائي مثله أن يحتفظ بالخنجر ويهاجم به الجنود الفرنسيين فيَقتُل ويُقتَل ، بل يَقتُل نفسَهُ إذا اقتضى الأمرُ ؛ حتى لا يُضطر إلى الكشف عن زملائه تحت التعذيب ، وإذا كان الجنديان اللذان قبضا عليه قد أكدا أنه قاومَهُمَا ورفض المسير معهما حتى اضُطرا إلى ضربه بالسيف ليجبرانه على المسير ؛ فالمؤكد أن سليمان لو كان معه سلاح أو خنجر لاستخدمه في تلك اللحظة ، ولكن سليمان لم يَقْتُل ولم يكن في داخل الحديقة ، ولم يكن معه سلاحٌ .

ولا شك أن شهادة الجنديين قد فَنَّدَتْ بشكلٍ غير مباشر دليل إدانة مهم هو وجود الدماء على ملابس سليمان ، فقد ذكر الجنديان أن الجدران التي اختبأ سليمان وراءها كانت «ملطخة بدمٍ في بعض نواحي ، وأن سليمان المذكور كان أيضًا ملطخًا بدمٍ ، وأنهم مسكوه في هذه الحالة ، وأن بعده التزموا يضربوه بالسيف لأجل يمشوه» . وعلى هذا فإن تفسير وجود الدم على الجدران وعلى ملابس سليمان قد أصبح واضحًا فالجنديان اعترفا بأنهما كانا يضربانه بالسيف لإجباره على المسير معهم ، أما

القول بأن بروتان قد شَجَّ رأسَ سليمان[٧٨] ، وبالتالي فإنه كان ينزف عند هروبه ، وكان الدم يتساقط على الأرض وعلى الجدران ، فهذا قولٌ يحتاج إلى بعض التَّدَبُّر ، فلابد من معرفة نوع العصا التي ضرب بها سليمان ، هل هي عصًا جافةٌ غليظةٌ كتلك التي يحملها المصريون «نَبُّوت» أو تلك التي يحملها الوُجَهَاء وكبارُ السن عُكَّاز»؟ إن هذا الاحتمال مُسْتَبْعَد ؛ لأنه لا يُعْقَل أن يسير المهندس مع القائد العام وهو يحمل مثل تلك العصا ، كما إن عادة حمل العصا ليست من عادات الفرنسيين . إذن فلعلها عصا اقتطعها بروتان من إحدى الأشجار ، وعلى هذا فهي عصًا خضراءُ قد تُسبِّبُ ألَـمًا لكنها لا تُسبب جروحًا ، وفي شهادة بروتان لا توجد أية إشارة إلى أنه جَرَحَ سليمانَ بعصاه ، بل إنه في شهادته التي سَلَّمها مكتوبةً لم يذكر أنه ضرب سليمان بالعصا ، ولم يذكر أنه تعرَّف عليه بعد الحادثة ، ولكن المحقق سارتلون ذكر أنه بعد تسلم ذلك «التبليغ» منه أضاف له بروتان شفهيًا أنه تعرَّف على سليمان ، وأنه هو ذات الشخص الذي طعنهما ، والذي ضربه هو بالعصا ، ولا شك أن هذه الإضافة من سارتلون لم ترد في شهادة بروتان أصلاً .

فإذا صَدَّقنا أن سليمان هو القاتل ، وأن بروتان قد ضربه بعصا جافة على رأسه فشَجَّها ، وأن الدمَ كان ينزف منه أثناء هروبه ، فلماذا تأخَّر القبضُ عليه لأكثر من ساعة بعد الحادثة؟ فالمفروض أن الجنود سيتتبعون الدم ليصلوا إلى مكان سليمان خلال بضع دقائق ، خصوصًا وأنه لم يبتعد كثيراً ، ولكن كل شيء قد تَـمَّ متأخرًا : تحرُّك الجنود لإغاثة المضروبين ، وتحرُّك الجنود للبحث عن الجناة ، وتحرُّك الجنود للبحث عن أداة الجريمة .

و-مَلابِسُ سُلَيْمَانَ :

أما أكثر الأدلة إثارة للشك ، والذي لم يُعالجه الفرنسيون بحرفية كبقية الأدلة ، فهو مسألة تمزق ملابس سليمان والعثور على قطعةٍ منها في مكان الجريمة ، فقد سأل

منو سليمانَ عندما حقَّق معه بُعيد القبض عليه «هل يعرف حتة قماش خضرة التي باينة مقطوعة من لِبْسِه ، وكانت انوجدت في المحل الذي انغدر فيه صاري عسكر؟ فجاوب بأن هذه ما هي تعلقه» . وبالرغم من أن السؤال عن قطعة قماش انقطعت من ملابس سليمان ، إذن فلابد أن انقطاعها قد حدث بسبب الصراع بين بروتان والقاتل ، ولو حدث ذلك لذكره بروتان في شهادته ، ولكنه لم يذكر عنها شيئًا ، أما الجنديان اللذان قبضا على سليمان فلم يصفا من ملابس سليمان إلا عمامته : «وفي رأسه شرموطة زرقاء» . أما ديفوج-ياور كليبر- فذكر أن القاتل كان يلبس زِعمَّة خضراء ودلَق وِحِش» وفي الأصل الفرنسي ما ترجمته «مِعْطفًا رديئًا» .

وعلى هذا فإن هناك احتمالين أحدهما هو الذي فهمه كثير من المؤرخين ، وهو أن عمامة القاتل الخضراء قد سقطت أو انقطعت أثناء صراعه مع بروتان ، وهذا الاحتمال باطل من ناحيتين : الأولى : أن عِمامة القاتل حسب شهادة ديفوج كانت خضراء ، وعمامة سليمان حسب شهادة الحارسين كانت زرقاء ، وكانت موجودةً على رأسه لحظة القبض عليه . الناحية الثانية : أن العمامة لا يمكن أن تنقطع ، وإنما تسقط من فوق الرأس بكاملها ، اللهم إلا إذا كان القاتل قد ثَبَّتَها في رأسه بغراء أو مسامير! أو أن الصراع بين سليمان وبروتان كان يدور من أجل العمامة ، يتجاذبانها من طرفيها .

أما الاحتمال الثاني : فهو أن يكون القاتل قد ترك «دلقه» في مكان الجريمة ، وسواء كان هذا «الدلق» جلبابًا أو معطفًا فمن الصعب أن يقع من القاتل ، وكذلك لم يكن بروتان مهتمًا بجذب ملابس القاتل ، بل المفروض أنه كان مُهتمًا بضربه بالعصا بكلتا يديه من مسافة تبعد عن متناول خنجره ، وهو في جميع الحالات لم يذكر أنه جذب ملابسه أو عمامته . كما إن ديفوج يشير إلى أنه «عرف دلق الخائن لأنه كان رماه جنب صاري عسكرس وعلى هذا فلو افترضنا أن القاتل قد «رمى الدلق» سَليمًا

بجوار القتيل ، فلماذا جاء السؤال عن قطعة قماش «باينة مقطوعة من لبسه» . والخلاصة أن القاتل كان جنديًا فرنسيًا يرتدي ملابسه العسكرية الفرنسيةوفوقها ذلك الدلق ، ثم تَعَمَّد رمي الدلق «ليُستدل به عليه ، أو بالأحرى لتوجيه الاتهام ناحية من يرتدون هذا النوع من الملابس ، وبمجرد أن رماه خرج من دائرة الاتهام ، وعاد إلى طبيعته كجندي فرنسي يبحث عن القاتل . وأن بروتان لم يتعرَّف لاحقًا على القاتل ، وإنما تعرَّف – وهو بين الموت والحياة – على «الدلق» ، أو بالأحرى على سليمان بعد أن ألبسوه الدلق .

ز-تَحَرُّكَاتُ سُلَيْمَانَ وَزُمَلائُهُ :

بقي أن نناقش نقطة مهمة وهي تحركات سليمان في القاهرة قبل الحادثة ، فإذا افترضنا جدلًا أن سليمان قد نجح في دخول القاهرة في ١٤ مايو ، فالسؤال المهم هو كيف أقام في القاهرة ثلاثين يومًا يتحرك بحرية كاملة ، ويتتبع أثر الجنرال ويراقبه كظله من القاهرة إلى الجيزة إلى الروضة إلى الأزبكية ، وهو «لابس عثمانلي» حسبما ينص منشور المحاكمة؟ ويجب أن نضع في اعتبارنا قبل إجابة هذا السؤال أن الفترة من نهاية الثورة وحتى مقتل كليبر كانت من أسوأ الأيام في تاريخ القاهرة ، قتلًا ومصادرات وعقوبات بالجملة بتهمة وبدون تهمة ، كما يجب أن نلاحظ أيضًا أن كليبر كان قد أصدر منشوراً في ٢٧ إبريل-أي بعد دخول سليمان إلى القاهرة بيومين حسب التاريخ المقرر أخيراً بمنشور المحاكمة-ينص في مادته الأولى على أن «كل فرد من سكان القاهرة يأوي تحت سقف بيته أحد الأغراب يكون جزاؤه الإعدام ويُحرق منزله» وينص في مادته الثانية على منح خمسمائة قرش لمن يُبلغ عن المخالفين لهذا الأمر[٧٩] . ولم يكن الفرنسيون يتهاونون في تنفيذ مثل تلك الأوامر ، والسوابق كثيرة ، حيث قُتل أكثر من شخصٍ ونودي عليه «هذا جزاء من يَدْخُل إلى مصر بغير إذن الفرنسيس»[٨٠] .

وعلى ذلك فإن سليمان قد أقام في القاهرة شهراً كاملًا وهو مُطارد من

الفرنسيين والمصريين على السواء ، ولكن ما حدث كان عكس ذلك ، فطبقًا للرواية الفرنسية ، تحرَّك سليمان بملابسه التركية في القاهرة والجيزة بحُرِّية كبيرة ، لدرجة أنه نجح في الدخول إلى دار القيادة العامة ، وسار خلف الجنرال وانْدَسَّ في حاشيته- بملابسه التركية!-وتتبعه إلى الحديقة ، وطرده الحراس مرتين ، وهذه كلها حكايات يصعب تصديقها ، ويكاد الكذب يقفز من بين سطورها . ومع ذلك فإن الجبرتي الذي كان حذرًا دائمًا في قبول منشورات الفرنسيين قد تخلى عن حذره أمام ذلك الفيض الدَّفَّاق من الأدلة المرتبة ، وتَقَبَّل كل ما فيه بدون نقاش ، ولم يناقش سائر المصريين مدى صدق التهمة ، ولم يكن هناك من يُتوقع منهم رفض التهمة إلا أولئك الذين يعرفون سليمان ، ولذلك كان لا بد من القبض على كل من له صلة به وقتله معه ، ولم يكن لمثل ذلك الغريب أصدقاء كثيرون ، ولذلك كان من السهل التخلص منهم ، فتم القبض على ثلاثة من أصدقائه ، أما الرابع فقد شاء حظه ألا يكون في الجامع الأزهر عند القبض عليهم ، فلما عاد وعرف أن الفرنسيين يقبضون على الشوام هرب واختفى .

وقد زعم الفرنسيون أن رفاق سليمان الأربعة كانوا على عِلْمٍ بنِّية سليمان ، وأنه خرج من الأزهر في ذلك اليوم بعد أن قال لهم : «إنه راح يقضي مقصوده ويقتل صاري عسكر» وإذا كان ذلك صحيحًا ، فلماذا لم يهربوا من الأزهر عندما شاع خبر قتل كليبر والقبض على سليمان قبل عصر ذلك اليوم ، بينما تم القبض عليهم بعد العشاء ، أو تحديدًا في الساعة الثامنة مساءً ، وعلى هذا كان من الطبيعي أن يختفوا عن الأنظار ، ولكن لأن سليمان لم يقتل ، ولأنهم لا يعلمون شيئًا عن الأمر فقد ظلوا في أماكنهم ، وبالتالي جاء الفرنسيون ليقبضوا عليهم بكل سهولة .

ولم تسجِّل مضابط التحقيق أن مِصْريًا واحدًا تم التحقيق معه ، باستثناء استدعاء الشيخين الشرقاوي والعريشي وتكليفهما بالقبض على المجاورين الشوام ، فلم

يتم التحقيق مثلًا مع بقية مجاوري الأزهر من غير الشوام ، ربما يكون أحدهم على صلة بسليمان . ولم يُسْأل العمالُ الذين كانوا يعملون في ترميم قصر الألفي كيف اختفى سليمان بينهم؟ وخلاصة القول : إن كل من تم التحقيق معه أُعدم باستثناء الشيخ مصطفى أفندي البرصلي الذي كان في حُكم الميت ، حيث كان رجلًا كفيفًا جاوز الثمانين عامًا ، وكان قتله سيثير الشكوك في المحاكمة .

والمؤكد أن عملية قتل كليبر ، والقبض على سليمان ، والتحقيق معه بمعرفة منو في يوم ١٤ يونيو لم يشهدها أحدٌ من المصريين . وكذلك الحال بالنسبة للتحقيق مع سليمان ورفاقه الثلاثة في اليوم التالي بمعرفة سارتلون . وعندما اجتمعت المحكمة يوم ١٦ يونيو في بيت رينيه فإن سارتلون كان قد جَهَّزَ كل شيء ، واختار لوماكا الترجمان محاميًا عن المتهمين ، وكانت الجلسة مُغلقة ، واستمعت إلى مرافعة المدعي العام سارتلون التي اتهم فيها الحلبي ورفاقه بقتل الجنرال وطالب بإعدامهم أمام سليمان ثم حرق يده وخوزقته ، ولم ينطق لوماكا محاميهم بأية كلمة دفاع ، ولم يشكك في الإجراءات أو الأدلة أو حتى يطلب لهم الرأفة والرحمة . وبعدها أمر رينيه بفتح الجلسة أمام الجمهور ، وسأل المتهمين عدة أسئلة ، ثم أمر بإخلاء القاعة من الجمهور للتشاور في الحُكم .

ولا شك أن هذه الرواية عن علنية الجلسة تطرح عدة أسئلة مهمة : فأي نوع من الجمهور حضر تلك الجلسة؟ هل يتخيل أحدٌ أن بعض المصريين وَاتَتْهُ الشجاعة للذهاب ، وهل كان المصريون على علم بأن هناك محاكمة تدور وقائعها في بيت رينيه؟ ولماذا لم يحضر الجبرتي–وهو عضو الديوان الذي كانت له سلطة النظر في القضايا الجنائية ، وهو المقرب من الفرنسيين–تلك الجلسة؟ ولو حضر لذكر ذلك ولكن معلوماته كلها نقلها من المنشور ولم يزد عليه شيئًا ، حتى إنه عندما وصَفَ مشهد تنفيذ الحكم فإنه أخطأ الوصف ، فذكر أنهم نفذوا الحُكم قبل دفن الجنرال ، مما يعني

أنه لم يحضر ، ولم يغادر بيته في ذلك اليوم الرهيب على حد قول الرافعي[٨١] . وكذلك لم يحضر الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الأزهر ورئيس الديوان تلك المحاكمة ولا تنفيذ الحكم بدليل إنه لم يذكر إن كانت ثمة محاكمة ، كما أخطأ في ذكر طريقة تنفيذ العقوبة في سليمان ورفاقه ، فيقول أن الفرنسيين قتلوا رفاقه وصلبوه[٨٢] .

والخلاصة أن الفرنسيين أحاطوا سليمان ورفاقه بسياج حديدي ، فلم يصل إليهم أحد من المصريين أو تحدث معهم قبل أو أثناء المحاكمة أو قبل تنفيذ الحكم . وقد كان المقتولُ فرنسيًا ، والقضاةُ فرنسيين ، والمحامي فرنسي ، والشهودُ فرنسيين ، والجلادُ روميًا . ولم يكن أمام سليمان إلا أن يستسلم لقضاء الله ويواجه الموت بشجاعة أثارت إعجابَ الفرنسيين ، وغيظَ الجلاد .

سَابعًا-مُؤَرِّخُوْنَ مُتَوَاطِئُوْنَ (اخْتِرَاعُ أدِلَّةٍ إضَافِيَّة) :

إذا كانت هذه هي وقائع المحاكمة طبقًا لنصوص أوراق القضية التي طبعت بالعربية والفرنسية ، وقد بيَّنا ما فيها من تناقض وتضارب ؛ فإن كل المعاصرين للحملة وكثيراً من المتأخرين ممن أيدوا الاحتلال الفرنسي ، قد أحَسُّوا بضعف تلك الأدلة وصورية تلك المحاكمة ، فشرعوا يتخيلون أدِلَّة لم تذكرها مضبطة المحاكمة ، وأفاض كثيرون في ذكر حكايات وخرافات وإضافات ما أنزل الله بها من سلطان ، وأرخى كثيرٌ منهم العنان لخيَاله ، وتسابقوا إلى تخيل مشهد القتل بطريقتهم الخاصة ، فظهرت على مسرح الجريمة شخصيات وأشياء لم تكن موجودةً أصلاً . وحتى لا أطيل ؛ فإنني لن أعيد تصوير مشهد القتل طبقًا لرواية كل مؤرخ ؛ ولكنني سوف أذكر باختصار الجديد الذي أضافه كل مؤرخٍ على مشهد القتل ، لنتبين كيف أن قضية سليمان الحلبي قد أحاطتها الأساطير من كل ناحية ، تمامًا مثلما أحاطت الأساطير ببونابرت وكثيرٍ من قادة الثورة الفرنسية وأحداثها المهمة .

وأول من فتح لنفسه العنان للتخيل هو سرتلون الذي افترض في مرافعته أن

سليمان تظاهر بأنه يريد تقبيل يد الجنرال ، وأن الجنرال قد أعطاه يده ليقبلها فطعنه بالخنجر[٨٣] ، أما الجبرتي فقد تخيل سليمان في صورة متسول يتضرع إلى كليبر ، وكليبر يرد عليه بالعربية : «مافيش مافيش»[٨٤] . ولكن إضافة الجبرتي رغم غرابتها مقبولة إذا قارناها بإضافات الليفتنانت لافال (Lieutenant Laval) في مذكراته ، والذي ذكر أن سليمان انحنى أمام كليبر وشرع في الجلوس على ركبتيه لتقبيل أقدامه ثم طعنهُ طعنةً في بطنه أوقعته على الأرض ، فصرخ كليبر ، فجرى بروتان لنجدته فطعنه القاتل هو الآخر ، وفي هذه اللحظة وصل الحارس وقبض على القاتل بينما كان يحاول الهروب[٨٥] .

بيد أن نقولا التُرك جعل المشهد أكثر إثارة بأن زعم أنه بينما كان الجنرال «يمشي في أحد المماشي ويضرب مشاوير كعادة الإفرنج» ظهر له سليمان في ملابس رثة ، وصعد من أرض الجنينة إلى الممشى ، ومدّ يده وطلب صدقة فنفر به أمير الجيوش فرجع ، ثم في المشوار الثاني صعد له ومدَّ يده كالعادة فنفر به فرجع ، وصعد له في ثالث مشوار وأخرج له ورقة من عِبِه مكتوبةً وقدمها له ، فوقف الجنرال كليبر وأخذها من يده ، وبدا ينظرها ليرى هل هي عرضحال في العربي أو في الفرنساوي أو هل هي خبرية ؛ فبينما هو عمَّال ينظرها فكان ذلك الشاب أخف من النسيم أخرج سكينًا من جنبه مسنونة ، مستحضرًا عليها ، وضربه في مَشْعَرِه فللحال اندلقت أمعاؤه ، وصرخ صرخةً عظيمة أقلقت البيت جميعه ، وسمعوه أهل الحارة القريبة»[٨٦] .

أما جْرَنْدجان (Grandjean) وهو مَدَنيٌّ فرنسيٌّ رافق جيش الشرق ، وعمل في الصحافة ثم في التجارة ، فقد زعم أن الحلبي اقترب من كليبر «رافعًا شكوى في يده طالبًا صَدَقَةً ، وعندما رآه كليبر آتيًا نحوه لم يَرْتَب في أمره ؛ لأنه رآه من قبل بين العمال مرات عديدة ، وبينما كان كليبر يبحث في جيوبه عن بعض قطع النقود- الفكة-قام الشقي بطعْنِه خمسَ مراتٍ في أنحاء مختلفة من جسمه»[٨٧] .

وبالرغم من أن مضابط القضية تشير إلى أن الجنود عثروا على الخنجر بعد القبض على سليمان بنحو ساعة ؛ إلا أن هناك مصدرين هما نقولا الترك وجراندجان انفردا بالتأكيد على أن الخنجر كان بيد سليمان لحظة القبض عليه ، بل إنه استخدم ذلك الخنجر في الهجوم على الجنود الفرنسيين ، وجَرَحَ أحدهم في يده قبل أن يُقبض عليه ، والحقيقة أن هذا ما كنا نتوقعه من سليمان لو كان هو القاتل ، ولكن سليمان لم يكن يحمل خنجراً ولم يكن هو القاتل أصلاً[٨٨] . أما هيرُلد فتخيل أن سليمان بملابسه المخضبة بالدماء كان يُصلي!! خلف سور الحديقة لحظة القبض عليه ، والخنجر الملوث بالدماء كان موضوعًا إلى جواره[٨٩] .

ولأن أدلة إدانة سليمان كانت واهية ، ولا تبرر تلك العقوبة الهمجية ، فالشاهد الوحيد على الحادثة لم يكن في حالة صحية تسمح له بالشهادة ، وليقينهم بضعف شهادة بروتان وعدم كفايتها لإدانة سلًيمان ؛ فقد سعى بعضُ الكتَّاب إلى اختلاق شاهد ثان يُدعم التهمة على سليمان ، ومن هؤلاء نقولا الترك الذي تخيل أن امرأة كانت تطلً من شباك منزلها الذي يُشرف على حديقة دار القيادة ، في اللحظة التي هجم فيها سليمان على كليبر ، وشاهدت تلك المرأة سليمان وهو يهرب ويختبئ خلف الحائط المتهدم ، وعندما قبض الجنود الفرنسيون على النجارين والبنائين الذين كانوا يعملون في عمارة القصر ؛ «فصاحت عليهم امرأة من أحد الشبابيك التي تطل على الجنينة وقالت لهم : النجارين بريئين والقاتل دخل الجنينة متخبي كون المرأة نظرته»[٩٠] . وقد نقل ميخائيل شاروبيم هذه الرواية بعد أن عدَّل فيها بعض الشيء ، فتخيل أن المرأة كانت جارية سوداء تقف في شرفة منزل سيدها[٩١] ، ثم نقلها كريستوفر هيرولد أيضًا ، ولكنه وجد أن الشباك لن يكون مرتفعًا بالقدر الكافي لكي تشاهد المرأة الحادثة فتخيل إنها كانت تقف فوق سطح البيت[٩٢] . ولست أدري من أين جاء هؤلاء بهذه الشاهدة التي لو صَحَّ وجودها لذكرتها مضبطة التحقيق ، ولكان لشهادتها وزنٌ كبيرٌ في أوراق القضية ، خصوصًا وأن شهادة بروتان الشاهد الوحيد في

القضية موضع شكٍّ كبيرٍ .

لكن هؤلاء الذين اخترعوا هذا الدليل الجديد فَاتَهم أن يدرسوا ظروف مسرح الجريمة جيداً قبل أن يخترعوا دليلًا لا يقبله العقل ؛ فمنطقة الأزبكية بأكملها كانت خالية من السكان والبيوت منذ ثورة القاهرة الأولى ، وهذا ما ذكره الجبرتي في يوميات شهر جمادى الآخرة ١٢١٣ هـ/ نوفمبر ١٧٩٨م حيث يقول : «وفيه أمروا بقية السكان على بركة الأزبكية وما حولها بالنُّقلة من البيوت ، ليُسَكِّنوا بها جماعتهم المتباعدين منهم ؛ ليكون الكل في حومةٍ واحدة» . وليس الأمر كذلك فقط ، فإن المنطقة المحيطة ببيت الألفي-مسرح الجريمة- كانت قد سُوِّيت بالأرض تماماً من كل ناحية بحيث لا يُتخيل أن تكون هناك شرفةٌ تطل على البيت أو حديقته ، فيقول الجبرتي : «وهدموا الأماكن المقابلة لبيت صاري عسكر حتى جعلوها رحبةً متسعة ، وهدموا الدور المقابلة لها من الجهة الأخرى ، والجنائن التي خلف ذلك ، وقطعوا أشجارها ، وردموا مكانها بالأتربة الممهدة على خطٍّ معتدل من الجهتين ، مبتدأ من حد بيت صاري عسكر إلى قنطرة المغربي . . .»[٩٣] .

ولم يكتف شاروبيم باختلاق شاهد جديد ، فادعى وجود قطعتي قماش من ملابس سليمان في موقع الجريمة ، هما جزء من عمامة سليمان ، ادعى أنها تمزقت أثناء صراعه مع بروتان ، وقطعة قماش خضراء . وبعد أن قيد شاروبيم سليمان بالأدلة المُخْتَلقة ، أراد أن يُؤكد على أن سليمان قد اعترف بجريمته ، وينفي فكرة مقدرته على تحمل التعذيب ، فصوره في صورة الجبان الرِّعديد ، بطريقة غير شريفة ولا أمينة ، فأوضح أنه بعد أن أتم فعلته قام خلال التحقيق بتوريط بعض زملائه الذين كان قد بيَّن لهم نواياه في قتل كليبر ، هذا إلى جانب صياحُهُ أثناء تنفيذ الحكم عليه ، واستغاثاته وتفوهه بكلمات غير مفهومة ، وكأنه يطلب النجاة ، وإمساكُهُ بالجلاد يُبعده عن نفسه تارةً ، ويسأله العفو والرحمة تارة أخرى ، وقد نجح بذلك في أن يُقنع

بعض مؤرخينا بأن الحلبي بناء على ذلك لم يكن صاحب مبدأ ولا عقيدة ، وإنما كان ضعيف العزيمة ، ليست لديه القدرة على ضبط النفس ، وعلى شعوره بارتكاب خطأ ، مما يُبعد فكرة إلصاق قيامه بمهمة وطنية أو دينية(٩٤) . والحقيقة أن شجاعة سليمان وصبره على العذاب ومواجهته الموت بشجاعة وهدوء نفس غير عاديين ، كلها أمورٌ شهد بها الفرنسيون الذي حضروا ذلك المشهد الدرامي ، ويكفي أن نشير إلى شهادة منو السابق ذكرها ، ونضيف إليها ما قاله في أحد تقاريره : «عاش أربع ساعات فوق الخازوق ولم يتأوه وسط هذه الآلام الشديدة التي يرتعد الإنسان لمجرد التفكير فيها»(٩٥) ، وشهادة الجاويش فرانسوا الذي كان على بعد خمس خطوات من سليمان عند تنفيذ الحكم(٩٦) ، وعلى أية حال ، فقد ناقشنا من قبل أدلة شجاعة سليمان ومقدرته على تحمل العذاب .

ولأن سبب ارتكاب الجريمة لم يكن مقنعًا بدرجة كافية ، حيث رفض الكثيرون من المؤرخين فكرة أن يكون العثمانيون هم من أرسل سليمان ، أو أن يكون سليمان قد وَرَّط نفسه في هذه المسألة من أجل أربعين قرشًا ، ورفع بعض الضرائب عن والده ، ولذلك فعندما أراد الطبيب الفرنسي «جلياردو بك» أن يخترع مبررًا جديدًا لإقدام سليمان على هذا العمل ، فإنه قد وضع في اعتباره المثل الفرنسي المشهور «فتش عن المرأة» فاختلق قصةً لا أصل لها ، مُلخصها أن جلياردو بك الذي عمل طبيبًا في جيش محمد علي أثناء حروب الشام ، قد التقى في غزة الحاج أحمد الغوشي ، الذي حكى له قصة حُب سليمان الحلبي فتاةً من أسرة الغوشي ، تُدعى أمينة بنت الحاج أحمد الغوشي تاجر الأباريق ، وصديق الحاج محمد أمين الحلبي والد سليمان ، وأكد أن سليمان تقدم لخطبة تلك الفتاة ، ولكن والدها رأى أن الفتاة لا تزال صغيرة ، حيث كان عمرها اثنتي عشرة سنة ، فاستمهله عامين حتى تبلغ الرابعة عشرة ، ولكن قبل أن تنقضي المهلة غزا بونابرت الشام ، واختفت أمينة ولم يُعرف مصيرها ، وأن

ياسين أغا حاكم غزة كان على علم باختفاء الفتاة ، فلم يكتف بإغراء سليمان بالمال لقتل كليبر ، بل أدخل في روعه أن الجنود الفرنسيين هم الذين قتلوا أمينة بعد أن اعتدوا على عفافها وسلبوا شرفها . وزعم جلياردو أن الشيخ الغوشي أكد زه أن سليمان أراد أن يقتل أول فرنسي يقابله ، ولكن ياسين أغا أقنعه بأن قتل قائد الفرنسيين «هو خير انتقام لشرفه وللفتاة التي أحبها وللدين الذي يدين به» وزعم جلياردو أن الحاج أحمد الغوشي كان في الثمانين من عمره عندما حكى له تلك القصة ، وأنه كان معاصراً لها ، وكان يعرف سليمان معرفة شخصية ، ويعرف أسرته[٩٧] . ونلاحظ أن جلياردو كان حريصًا على تبرئة الفرنسيين من تهمة الاعتداء على الفتاة ، وفي الوقت نفسه إيجاد دافع قوي لقيام سليمان بقتل كليبر .

وهكذا تحالفت كل الظروف والأطراف على إدانة سليمان الحلبي ، ولم يتوقف جميع الكتاب عن اختلاق أدلة الإدانة أو ترديد ما اختلقه السابقون دون وعي أو دراسة ، ولم يهتم أحدهم بكشف ذلك القدر الرهيب من الأكاذيب التي حاقت بقضيته . ولعل فرنسيو اليوم يُكفرون عن ذنب أجدادهم بتسليم رأس سليمان إلى مصر ليتم دفنها في نفس المكان الذي تم خوزقته فيه ، وليرحم الله سليمان الشهيد البريء .

الخاتمة

وختامًا ، فإنه ينبغي التأكيد على أن الغرض من هذا البحث ليس البحث عمن قتل كليبر ، إنما الغرض منه إثبات اهتراء النص الوحيد الذي قدمه الفرنسيون ، وإظهار هشاشة الأدلة التي قدموها لإدانة سليمان الحلبي ، وعدم قدرتها على الصمود أمام النقد العقلي أو التحليل التاريخي . وليس الغرض إثبات أن الفرنسيين كذابون بطبيعتهم ، فالفرنسيون بشر فيهم الصادق والكاذب ؛ إنما الغرض هو وضع تلك المحاكمة في سياقها الصحيح الذي يتلخص في جيشِ احتلالٍ في ورطةٍ ، محاطًا بالأعداء من كل ناحية ، ويبحث عن مخرجٍ لورطته ولو بالكذبِ والخداع . وكذلك ليس الغرض من هذا البحث القول بأننا كُنَّا حَدَاثيين قبل الحداثة ، أو تنويريين قبل التنوير ؛ فقد قال بذلك بيتر جران من قبل ، ووُجِه بنقدٍ كبيرٍ ، ولا تزال أطروحته تلقى معارضة كبيرة في أوربا وأمريكا ؛ بيد أن هذا البحث يؤكد على أن الدعائم التي قام عليها التنوير الفرنسي المزعوم في مصر هي دعائم باطلة : فالمطبعة لم تطبع إلا الأكاذيب ، والصحف لم تنشر إلا الأوامر والتنبيهات من جيش احتلال يقمع شعبًا محتلًا أو يخدعه بالأكاذيب . ومحاكمة سليمان الحلبي لم يكن هدفها المحاكمة العادلة والنزيهة بقدر ما كان هدفها تشويه القضاء الإسلامي ، وتوريط العثمانيين في تهمة الاغتيال ، والتقرب إلى المصريين وخِداعهم . كما كان من أهداف تلك المحاكمة تصفية حسابات بين فريقين متنافسين من ضباط الحملة الفرنسية : الاستعماريون الذين يسعون للتمسك بمصر وعدم التفريط في هذه المستعمرة الغنية ، وعلى رأسهم منو ولجرانج وفريان وسرتلون ، والكليبريون الذين يرون في الحملة مغامرة غير محسوبة من نابليون بونابرت ، ويسعون بقوة إلى الرحيل عن مصر في أسرع وقت ممكن ، وعلى رأسهم كليبر قبل أن يُقتل ، ورينيه ولانوس ودَمَاس وهِكْتُر .

ملحق (١) : (غلاف منشور المحاكمة-النسخة المحفوظة بمكتبة المجموعات الخاصة والكتب النادرة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة) .

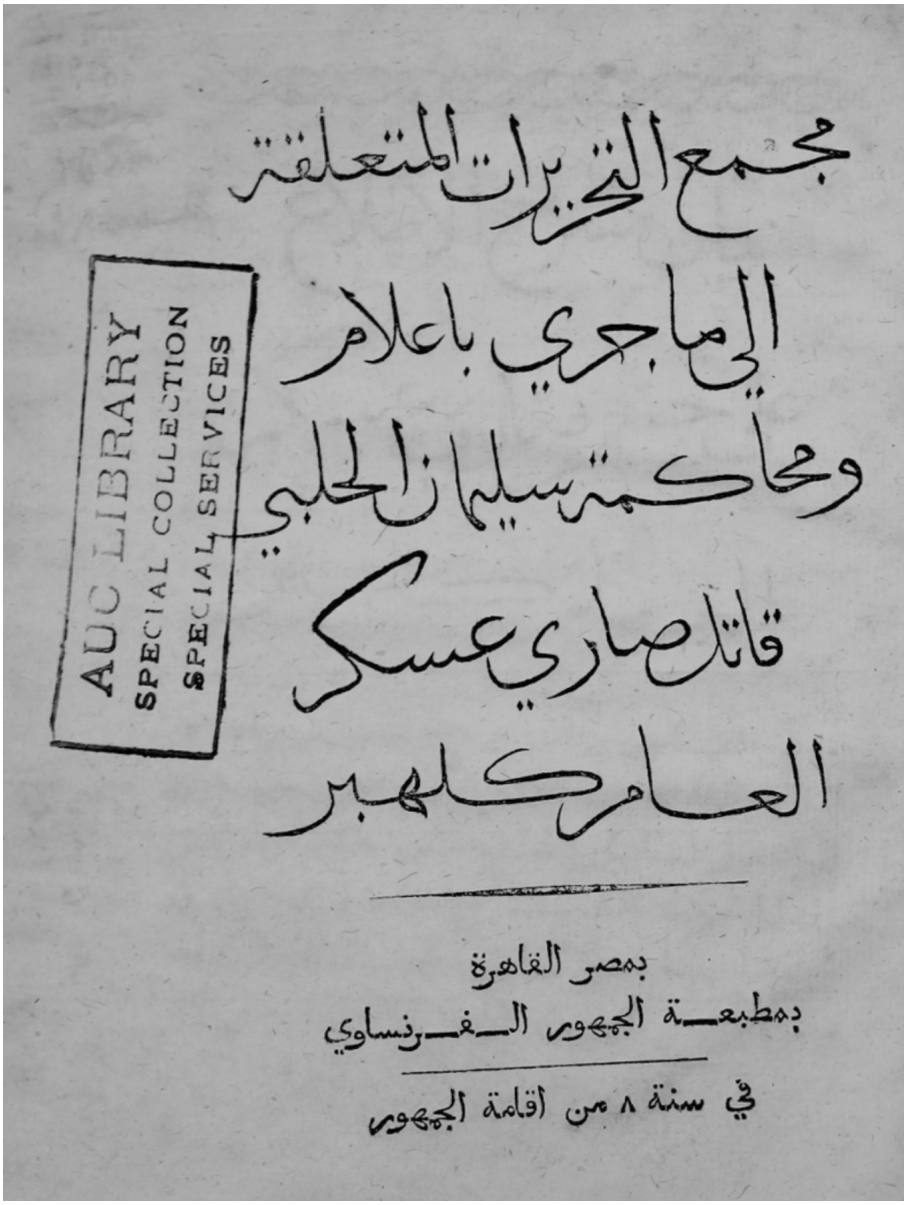

ملحق (٢) : (قصر الألفي مقر القيادة العامة حيث قتل كليبر في حديقته ، ويُلاحظ عدم وجود بيوت مجاورة له) .

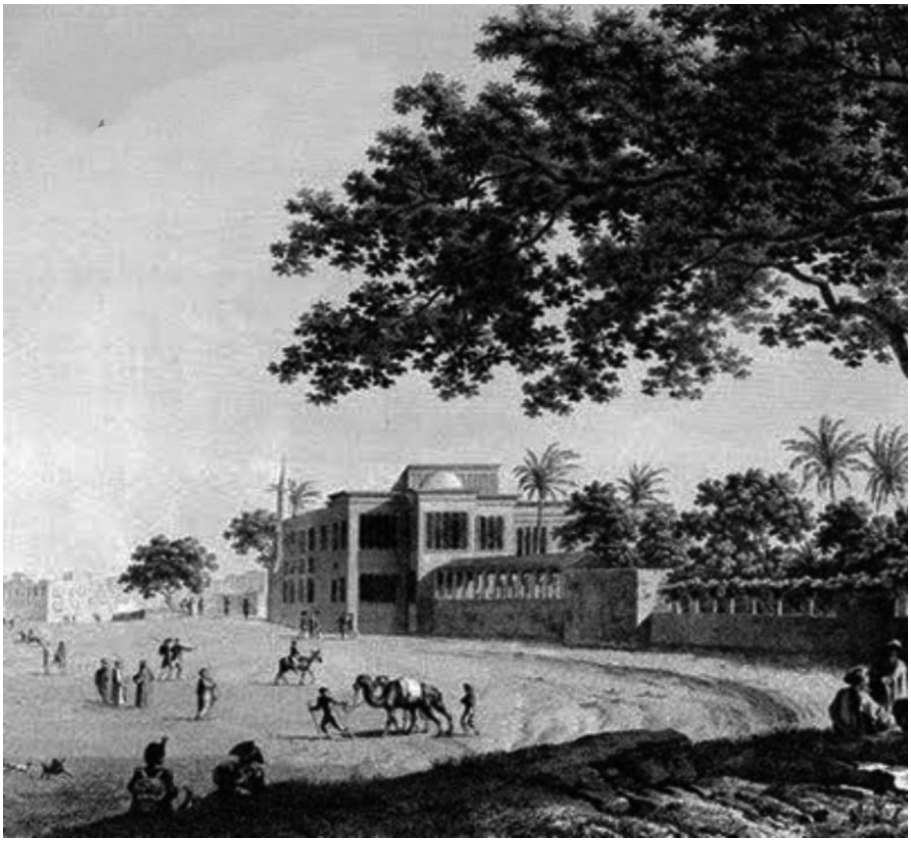

ملحق (٣) : (صورة استشراقية لمشهد الاغتيال) .

صورة استشراقية لمشهد الاغتيال غرضها التأكيد على غدر الشرق وفروسية الغرب ، وقد تكرر هذا المشهد في الروايات التاريخية الفرنسية ثلاث مرات : هذه أولها ، والثانية مشهد المماليك الذين كان يدربهم الكولونيل سيف «سليمان أغا الفرنساوي» عندما زعموا أنهم تآمروا لقتله وأطلقوا عليه رصاصة لم تصبه فواجههم بشجاعة ودعاهم للمبارزة ، والمشهد الثالث مشهد طلاب كلية الطب عندما زعموا أن أحدهم حاول قتل كلوت بك في درس التشريح بزعم أن التشريح حرام في الشريعة الإسلامية . وكلها مشاهد مختلقة لا أصل لها .

الهوامش

(١) الأهرام ، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ ، مقال عن سليمان الحلبي ضمن سلسلة مقالات «الأهرام ديوان الحياة المعاصرة» .

(٢) صحيفة «القاهرة» العدد ٤٣ ، في ٦ فبراير ٢٠٠١ ، مقال بعنوان زمن قتل كليبر؟ .

(٣) ليلى عنان : الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، الجزء الثاني ؛ وانظر كذلك كتابها : الحملة الفرنسية تنوير أم تزوير ، دار الهلال ، كتاب الهلال ، العدد ٥٦٧ ، مارس ١٩٩٨ ، الفصل الأول (عصر الأساطير) ؛ وانظر كذلك : صحيفة (الأهرام) مقال بعنوان : «حول الموضوعية والحملة الفرنسية . . والمقاومة أيضاً» للدكتور مصطفى عبد الغني .

(٤) مصطفى محمد رمضان : دور الأزهر في الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٢٠-٢٢٢ ؛ محمد جلال كشك : ودخلت الخيل الأزهر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٣٧٥-٣٧٦ ؛ محمد صبيح : كفاح شعب مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٦ ، ص٨٨-٨٩ ؛ محمد مورو : صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر ١٧٩٨-١٨٠٧ ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١٤٧ .

(٥) لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل ، الخلفية التاريخية والفكر السياسي والاجتماعي ، جزآن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٧م ، ١/٢٢٦ ؛ عبد المنعم الجميعي : محاكمة سليمان الحلبي نموذج لعدالة الفرنسيين في مصر ، بحث منشور في كتاب : العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني ، تحرير ناصر إبراهيم وعماد هلال ، وإشراف رءوف عباس ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٨٢ .

(٦) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، أربعة أجزاء ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ٣/١٩١ .

(٧) انظر كل المراجع المذكورة في الحواشي الثلاث السابقة بنفس صفحاتها ؛ وانظر أيضًا ، عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٥٨ ، ج٢ ، ص١٨٩١٩٠ ؛ كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص٣٨١ ؛ هنري لورانس : الحملة الفرنسية في مصر ، ترجمة بشير السباعي ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص٥٠٢ ؛ جلال يحيى : مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص٤٨٧ .

(٨) بالرغم من أن قرار الحُكم قد نصَّ على طبع خمسمائة نسخة من المضبطة باللغات العربية والتركية والفرنسية ، إلا أنه لا توجد أية معلومات عن النسخة التركية ، ولا نظن أنها طُبعت أصلًا . أما النسخة العربية فالثابت لدينا أنها طُبعت ، وقد اعتمدت عليها في هذا البحث ، حيث عثرت على نسخة منها

في مكتبة المجموعات الخاصة والكتب النادرة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت عنوان : مجمع التحريرات المتعلقة إلى ما جرى بإعلام ومحاكمة سليمان الحلبي قاتل صاري عسكر العام كليبر ، بمصر القاهرة ، بمطبعة الجمهور الفرنساوي في سنة ٨ من إقامة الجمهور (١٨٠٠م) ، وهذه النسخة العربية لا تختلف عن النص الذي نشره الجبرتي في كتابه : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ص١٩٢-٢١٨ ، بل المؤكد أن الجبرتي قد حصل على إحدى النسخ منها ، ونقل عنها . أما النص الفرنسي فقد اعتمدنا على ترجمة له نشرها أحمد كامل (باشا) في مجلة كلية الآداب جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية) ، المجلّد الخامس ، الإسكندرية ، ١٩٤٩ ، تحت عنوان : صفحة قديمة من تاريخ مصر الحديث ، قضية محاكمة سليمان الحلبي قاتل الجنرال كليبر وشركائه في الجريمة ، مترجمة إلى العربية عن كتاب Tab. De l,Egypte المطبوع في باريس سنة ١٨٠٣ ، لمؤلفه ..A. G) .D كذا) مشفوعة ببعض التعليقات .

(٩) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ، جزآن ، تحقيق : عماد أحمد هلال وعبد الرازق عيسى ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ١/ ١٠٣-١٠٨ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ٤-٦ .

(١٠) الجبرتي : مظهر التقديس ، ١/ ١٠٨-١١٣ .

(١١) الجبرتي : مظهر التقديس ، ١/ ٢٢٦ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ٦٢ .

(١٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ٢٥٦ .

(١٣) راجع نصوص تلك المنشورات في كتابي عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس ، بالجزأين ؛ وعجائب الآثار في التراجم والأخبار ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ج٣ ؛ وكذلك تجد المنشورات التي تخص فترة بونابرت مجمعة مع ترجمةٍ إلى الإنكليزية في : صلاح الدين البستاني : صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨-١٨٠١ ، دار العرَب للبستاني ، القاهرة ، المجلد الثامن بعنوان امنشورات بونابرت كما سجلها الجبرتي« ، ١٩٧١م .

(١٤) محمد مورو : صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر ، ص١٥٩ .

(١٥) الجبرتي : مظهر التقديس ، ١/ ٢٩٩ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ١١٥ .

(١٦) الجبرتي : مظهر التقديس ، ١/ ٣٣٧ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ١٣٤ .

(١٧) الجبرتي : مظهر التقديس ، ٢/٢٧٣ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ٢٥٢ .

(١٨) الجبرتي : مظهر التقديس ، ٢/ ٥٣٠ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ٢٨٩ .

(١٩) مجمع التحريرات المتعلقة إلى ما جرى بإعلام ومحاكمة سليمان الحلبي ، ص٩ ، كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، جزآن ، ترجمة محمود مسعود ، مطبعة أبي الهول ، القاهرة ، د .ت . ، ١/ ٥٠٦ ، ٢/٧٦٤ .

(٢٠) الذين ردَّدوا هذه المقولة : محمد نور فرحات : التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ٣٥٢-٣٥٣ ؛ عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في

العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م ، الفصل الخاص بالقضاء في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨ ، ص ٣١٩-٣٤٩ ؛ عبد الرازق عبد الرازق عيسى : تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين (١١٧) ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص .ص٩١-٩٢ ، ١٣٩-١٤١ .

(٢١) قانون نامةء مصر ، ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولي ، دار الهاني ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص .ص ٣٤ ، ٨٢ .

(٢٢) دار الوثائق القومية : محكمة دمياط الشرعية ، سجل ١٧٣ ، ص٩١ ، مادة ٩٢ ، في ١٠ جمادى الأولى ١١١٨ هـ/ ١٦٠٩م .

(٢٣) دار الوثائق القومية : محكمة مصر القديمة الشرعية ، سجل ١٠١ ، ص٧٨ ، م٢١١ ؛ محكمة دمياط الشرعية ، سجل ٢٩٠ ، ص٣١٩ ، م٣٧٤ ، في ١٦ رجب ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م .

(٢٤) محكمة مصر القديمة الشرعية ، سجل رقم ٩٦ ، ص٨٢ ، م٣١٥ ، في ٢٢ محرم ٩٩٢هـ١٥٨٤/م ؛ وسجل ١٠١ ، ص٢٥٤ ، م٦٧٦ ؛ محكمة دمياط الشرعية ، سجل ٢٩ ، ص٢٤٣ ، م٦٦٠ ، في ٢٥ شوال ٩٩٩هـ١٥٩٠/م ؛ محكمة الإسكندرية الشرعية ، سجل رقم ٤٢ ، ص١٦٧ ، م٥٤٦ ، سنة ١٠١٦هـ١٦٠٧/م .

(٢٥) محكمة دمياط الشرعية ، سجل ١٧٣ ، ص٩١ ، مادة ٩٢ ، في ١٠ جمادى الأولى ١١١٨ هـ/ ١٦٠٩م .

(٢٦) هنري لورانس : الحملة الفرنسية في مصر ، ص٥٠٣ .

(٢٧) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ١٩١-١٩٢ .

(٢٨) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ٣٠١ .

(٢٩) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/٣٠١ .

(٣٠) هنري لورانس : الحملة الفرنسية في مصر ، ص٥٠٢ .

(٣١) انظر تفاصيلَ كثيرةً وأمثلةً وثائقيةً عديدةً في : عماد أحمد هلال : القضاء الجنائي المصري في العصر العثماني ، بحث منشور في (مجلة كلية الآداب جامعة بنها ، العدد الثاني والأربعون ، أكتوبر ٢٠١٥ ، صفحات : ٩٥٩-١٠٢٢) .

(٣٢) أحمد حافظ عوض : فتح مصر الحديث ، أو نابوليون بونابارت في مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٥ ، ص٣٦٢-٣٦٨ ؛ مصطفى محمد رمضان : المرجع السابق ، ص١٦٠-١٦٢ ، ١٦٨-١٧١ .

(٣٣) انظر وثائق تنصيب قاضي القضاة في فترة الاحتلال الفرنسي في : دار الوثائق القومية ، محكمة القسمة العربية ، سجل ٣٣٠ ، ص٢٥٧ ؛ الجبرتي : مظهر التقديس ، ٢/ ٣١٧ ، ٤١٧ ، ٤٣٥ ، ٤٤٨ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ٢٢٨ ، ٢٣٥ .

(٣٤) الجبرتي : مظهر التقديس ، ١/ ٢٤٣ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ٧٣ .

(٣٥) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٢١٥- ٢١٦ .

(٣٦) هنري لورانس : الحملة الفرنسية في مصر ، ص٥٤٤ .

(٣٧) صلاح الدين البستاني : صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨-١٨٠١ الجزء الثاني (كوربيه دو ليجيبت) ، دار العرب للبستاني ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص١٨٧ .

(٣٨) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ٦٦ .

(٣٩) زينب عبد العزيز : مائتا عام على حملة المنافقين الفرنسيس ، دار النهار ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٣ .

(٤٠) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص ٣٦٠ .

(٤١) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٢٨٩ -٢٩٢ .

(41) Général Jean-Pierre Dogueréau: Journal de L,Expédition D,Égypte, Publie par C. De La Jonquière, Paris, 1904, p. 94.

(٤٣) انظر بعض تلك الأمثلة في : مصطفى عبد الغني : حقيقة الغرب بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص١٤٢ ذ ١٤٦ .

(٤٤) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٨٠ .

(٤٥) الجبرتي : مظهر التقديس ، ٢/ ٤٣٣ ؛ عجائب الآثار ، ٣/ ٢٢٦-٢٢٧ .

(٤٦) انظر مثلًا : الجبرتي : مظهر التقديس ، ٢/ ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ؛ وعجائب الآثار ، ٣/ ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ٢٢٨ .

(٤٧) انظر تفاصيل تلك الأحداث في : الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ١٤٠-١٩١ ؛ محمد فؤاد شكري : عبد الله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر ، مطابع دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م ، ص١٥٧-٢٢٤ ؛ عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ٢/ ١٧٠-١٩٠ ؛ Georges Rigault, Le General Abdallah Menou et la Derniere Phase de L,Expedition D,Egypte, Paris, 1911, P.85-89.

(٤٨) مجمع التحريرات ، ص١٠-١١ .

(٤٩) محمد كرد علي : خطط الشام ، ج٥ ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٢٧ ؛ ص٨٦ وما بعدها ، حيث يتحدث عن المغارم التي فرضها يوسف باشا على سكان الشام في سبيل تجهيز الحملات لطرد الفرنسيين من مصر ؛ عزت حسن أفندي الدارندلي : ضيانامة ، دراسة وترجمة جمال سعيد عبد الغنى ، الهيئة العامة للكتاب ، تاريخ المصريين ، ١٩٩٩ ، ص٢٩٨-٣٠١ ، حيث يتحدث عن عودة الصدر الأعظم مهزومًا إلى الشام ، وما حدث في مُعسكره خلال تلك الفترة الحرجة ، وقد كان مرافقًا له .

(٥٠) عزت حسن أفندى الدارندلى : ضيانامة ، ص٢٩٨-٢٩٩ .

(٥١) شكري : عبد الله جاك منو ، ص٢٣٥ .

(٥٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ٢٢٢ .

(٥٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ٣٠٩ .

(٥٤) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٨١-٣٨٢ .

(55) Rigault, Op. Cit., P.2.

(٥٦) شكري : عبد الله جاك منو ، ص١٧٥-١٧٦ .

(٥٧) شكري : عبد الله جاك منو ، ص١٣٦-١٤٣ ؛ هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٥٧-٣٥٩ .

(58) Rigault, Op. Cit., p. 1.

(٥٩) شكري : عبد الله جاك منو ، ص١٤٩-١٥٦ ؛ هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٦١-٣٦٣ .

(٦٠) شكري : عبد الله جاك منو ، ص١٧٥-١٨٤ .

(٦١) شكري : عبد الله جاك منو ، ص١٨٤-١٨٥ .

(62) Rigault, Op. Cit., p. 1.

(٦٣) شكري : عبد الله جاك منو ، ص٢٢٢-٢٢٣ .

(٦٤) شكري : عبد الله جاك منو ، ص٢٢٣ .

(٦٥) جوزيف ماري مواريه : مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية على مصر ، ترجمة كاميليا صبحي ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ ، ص١٧٣ .

(٦٦) مصطفى عبد الغني : الجبرتي والغرب رؤية حضارية مقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص١١٨ .

(٦٧) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ٢٣٤ .

(٦٨) شكري : عبد الله جاك منو ، ص١٧٥-١٧٦ .

٦(٦٩) انظر تفاصيل ذلك في : شكري : عبد الله جاك منو ، ص .ص٢٨٦-٢٩٦ ، ٣٢٠-٣٢٥ ، ٦٧٦-٦٨٧ .

(٧٠) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٨٠ .

(٧١) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٨١-٣٨٢ .

(٧٢) نقلها الجبرتي «الخد اليمين» وهو خطأ .

(٧٣) مجمع التحريرات ، ص١ - ٢ .

(٧٤) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ٢/ ١٨٢ .

(75) Jehan D,Ivray, Bonaparte et l,Egypte, Paris, 1914, P. 268 - 269.

(٧٦) لورانس : الحملة الفرنسية في مصر ، ص ٤٨٤ .

(٧٧) نقولا الترك : مذكرات نقولا الترك ، تحقيق وتعليق جاستون فييت ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص٩٥ .

(٧٨) لاحظ أن الجزء الخاص بضرب سليمان بالعصا في شهادة بروتان ساقط من رواية الجبرتي ، ولكنه موجود في الأصل الفرنسي والنص العربي «مجمع التحريرات» .

(٧٩) صلاح الدين البستاني : كوربيه دو ليجيبت ، ص٢٥٣ .

(٨٠) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ٦١ .

(٨١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ٢/١٩١ .

(٨٢) عبد الله الشرقاوي : تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين ، تحقيق رحاب الحميد القاري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص١٢٤ .

(٨٣) أحمد كامل باشا : قضية محاكمة سليمان الحلبي ، ص٢٥ .

(٨٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ٣/ ١٩٠ .

(85) Gaston Wiet: Deux Mémoires Inédits Sur L,Expédition D,Egypte, Edition de la Revue du Caire, 1941, (Journal du Lieutenant Laval), P.199.

(٨٦) ترك : ذكر تملك جمهور الفرنساوية ، ص٩٤ .

(87) Gaston Wiet: Op. Cit. (Journal de Grandjean "Voyage Dصun Francias en Egypte" An VI a IX de la République Française, P. 153).

(٨٨) نقولا الترك : المصدر السابق ، ص٩٥ ؛ Journal de Grandjean, Op. Cit., 153.

(٨٩) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٨٠ .

(٩٠) تُرك : ذكر تملك ، ص٩٤-٩٥ .

(٩١) ميخائيل شاروبيم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٨٩٨ ، ج٣ ، ص٢٦٣ .

(٩٢) هيرولد : بونابرت في مصر ، ص٣٨٠ .

(٩٣) مظهر التقديس ، ج١ ، ص .ص٢١٢-٢١٣ ، ٢٢٠ ؛ عجائب الآثار ، ج٣ ، ص .ص ٥٠ ، ٥٧ .

(٩٤) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق ، ج٣ ، ص٢٦٤ ؛ عبد المنعم الجميعي : المرجع السابق ، ص١٨٢ ذ ١٨٣ .

(٩٥) مصطفى عبد الغني : الجبرتي والغرب رؤية حضارية مقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٦ .

(٩٦) كريستوفر هيرولد : برونابرت في مصر ، ص٣٨١ -٣٨٢ ؛ هنري لورانس : الحملة الفرنسية في مصر ، ص٥٠٣ .

(٩٧) حبيب جاماتي :تاريخ ما أهمله التاريخ «على ضفاف النيل» ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة «الكتاب الماسي» ، العدد ٧٧ ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٢ .